كثرة الاستعمال بين القدماء والمحدثين

دكتور

حسن رمادي غانم نصر

مدرس النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم جامعة الفيوم

كثرة الاستعمال بين القدماء والمحدثين

د.حسن رمادي غانم نصر *

الملخص

ارتبط القول بالميل إلى السهولة والتيسير بمبدأ كثرة الاستعمال. وكثرة الاستعمال من أكثر قوانين التطور الصوتي تأثيرًا في إحداث التغيرات الصوتية النحوية. وكثرة الاستعمال له أثر في إزالة اللبس؛ فوسيلة التخلص من التقاء الساكنين إنما هو التحريك، هذا التحريك تختلف حركته بين الفتح والضم والكسر، هذا التحريك مرتبط وموافق لأمن اللبس.

الصوائت لها أثر كبير في الثقل والخفة، فإذا وجدت في صيغة صرفية لا تتوافق مع محيطها الصوتيّ فإنها سرعان ما تقلب إلى صائت آخر لينسجم مع محيطه اللغويّ، أو للتخلص من المقاطع غير المرغوب فيها، والحصول على مقاطع أخف وأفضل من سابقتها، وفي بعض الأحيان تكون الصوائت متماثلة. فما تسعى إليه العربية في المقام الأول هو الانسجام الصوتي في بنية الكلمة.

المقدمة:

ارتبط القول بالميل إلى السهولة والتيسير بمبدأ الكثرة في الاستعمال، حتى إن بعض العلماء ألزموا أنفسهم به ظنًّا منهم أن الأمر يطرد وينعكس؛ يطرد بكون كل سهل شائعًا، وينعكس بكون غير الشائع لا يكون إلا صعبًا. والمعلوم أن الحكم

* مدرس النحو والصرف والعروض كلية دار العلوم جامعة الفيوم

على دقة الحكم في المسائل اللغوية يكون بالكشف عما في ذلك الحكم من بحث عن الطرد والعكس. فلا بد أن يطرد الحكم وإذا عكست ما أوجبه انعكس بالضرورة.

أيًّا كان الأمر لو كانت السهولة قائمة على هذا المعيار وحده لكان من المفروض لأن تكون الكلمات الثنائية أكثر بكثير من الكلمات الثلاثية، ولكانت الكلمات المكونة من صوت واحد أكثر. لكن نقيض ذلك هو الصحيح.

لقد كان سيبويه موفقًا في تفسيره لبعض الظواهر الصوتية بمقتضى هذا القانون فقال: "ومن الشاذ قولهم: حست ومست وظلت، لما كثر في كلامهم كرهوا التضعيف، وكرهوا تحريك هذا الحرف الذي لا تصل إليه الحركة في (فعلت، وفعلن) الذي هو غير مضاعف، كما حذفوا التاء من قولهم يستطيع ن فقالوا: يسطيع؛ حيث كثرت في كلامهم".

ينبغي أن ننظر إلى أن المتحكم في عملية الحذف هذه هو كثرة الاستعمال وليس الجنوح إلى الخفة والسهولة، ولا هو طلب التيسير. والفرق كبير بين المفهومين.

فالفعل (يسطيع) ليس بأسهل من يستطيع؛ ذلك أنه عندما يكون المقطع مغلقًا كما هو الحال في المقطع الأول (يس) ، ويكون بعده صوت يحتاج إلى جهد عضلي واضح كالطاء فإن مدة نطق الصوت الأول وهو السين تطول، وتزيد طاقته وضغطه في آخر لحظة نطقه، بدلًا من أن يقل بالتدريج كما هم المعهود.

قد تكون قلة الاستعمال دالة على الأصل، فتكون كثرة الاستعمال دالة على الصورة التي آل إليها التطور. وقد وضح سيبويه ذلك حين قال: "وذلك قول بعض العرب في أفعى: هذه أفعي، وفي حبلى: هذه حبلي، وفي مثنى: هذا مثني. فإذا وصلت صيرتها ألفًا، وكذلك كل ألف في آخر الاسم حدثنا الخليل وأبو

الخطاب أنها لغة لفزارة وناس من قيس، وهي قليلة. فأما الأكثر الأعرف في الوقف على حالها ولا تبدلها ياء. وإذا وصلت استوت اللغتان".

يفهم من كلام سيبويه أن الصورة الأمثل والأكثر شيوعًا في استعمال هذه الكلمات إنما هي في نطقها بالألف لا بالياء في آخرها؛ ولذلك كثر في كلامهم أن يقولوا: أفعى، وحبلى، ومثنى.

هذه هي الصورة الشائعة، وشيوعها على ألسنتهم دليل استحسانهم لها واطراح الصورة الأخرى غير الشائعة. لكن هذا لا يعني أن الصورة الشائعة هي الأصل، فالصحيح أن الأصل هو نطقها بالياء.

كثرة الاستعمال لا تعني فقط تردد كلمة أو جملة على الألسنة. إنها أوسع من ذلك بكثير فتواتر أسلوب أو نظام معين وكثرة تداوله على الألسنة يجعله محلًّا لتصرف أبناء اللغة، وكثرة استعمال ألفاظ وتراكيب معينة وكثرة دوران نظام الجملة نفسها على الألسنة يجعل كل أولئك قابلًا للتطور.

وليس المقصود بكثرة الاستعمال: الاتساع؛ فالاتساع هو تصرف أهل اللغة بالاستعمالات اللغوية بقدر ما يرون أن النظام اللغوي يسمح لهم بالتصرف، فالاتساع اختيار من متعدد تسمح به أنظمة اللغة وليس اختيارًا لما هو خارج عن النظام اللغوي، أما كثرة الاستعمال فدلالة على شيوع الظاهرة على الألسنة وتفشيها في الاستعمال.

كثرة الاستعمال لا تعني تردد كلمة أو جملة على الألسنة فحسب، إنها أوسع من ذلك بكثير، فتواتر اسلوب أو نظام معين وكثرة تداوله يجعله محلًّا لتصرف أبناء اللغة، فكثرة الاستعمال تفرض قدرًا من المرونة في النطق تمكن أبناء اللغة من التصرف بالمنطوق تصرفًا يُجري تغييرًا ملحوظًا في كثير من التراكيب اللغوية.

ومن هذا المنطلق سيتناول البحث كثرة الاستعمال مفسرًا مسائله –ما أمكنه– في ضوء ما يدور بين القدماء والمحدثين، ملفتًا النظر إلى استبعاد المحدثين الموضوعات التي لا تتصل ببنية الكلمة ك (أوزان الفعل الثلاثي، وأوزان جموع التكسير.... إلخ) لعدم إفادة الجملة منها؛ لأن الجملة هي محور الدرس اللغوي.

(١) مسائل الأبنية:

١- كثرة بناء (مُفْعَل) في الصفة لا في الاسم

من ثمرات الاشتقاق في العربية أنه قد يجعل بعض المشتقات دالة على تركيب؛ وبذلك يمكن تحويلها إلى تركيب، فاسم الفاعل–على سبيل المثال– يختصر تركيبًا كاملًا يشتمل الفعل وفاعله، والميم تحمل معاني جمل كثيرة عن طريق توليد دلالات ومعانٍ، فالفعل المضارع إذا شغل موقع ياء المضارعة فيه بميم فإنه يصبح واحدًا من هذه المشتقات، ويكثر ذلك في الصفة، يقول سيبويه "[١]": ويكون على (مُفْعَل) نحو: مُصْحَفٍ، ومُخْدَعٍ، وموسيٍ ولم يكثر في كلامهم اسمًا، وهو في الوصف كثير. والصفة قولهم: مُكرَم، ومُدْخَل، ومُعْطَى "

ويمكن القول إن كثرة (مُفْعَل) في الصفة لأن الميم متصدرة، بعدها ثلاثة أحرف أصول، وغير لازمة في الاشتقاق، لذا حكموا بزيادتها، أما في نحو: ضرغام، ومهد، مردقوش– هو البردقوش نبتة طيبة الرائحة–، ومرعز –اللين من الصوف قالوا: ثوب مُمَرْعزٌ، فالميم أصلية لكونها في الأول غير متصدرة، وفي

"١ " الكتاب تحقيق وشرح عبدالسلام هارون دار الجيل بيروت ط. أولى ٤٦٢/٣

الثاني لم يتأخر عنها ثلاثة أصول، وفي الثالث كان المتأخر عنها ثلاثة أصول، وفي الرابع: الميم ثابتة لزومًا في الاشتقاق.

٢- كثرة بناء (فَعيل) وقلة (فَعِل) في الصفة المشبهة

استعمل النحاة عددًا من المصطلحات للدلالة على كثرة الاستعمال أو قلتها، ومن بين هذه الألفاظ قول سيبويه: "[١]": (وفَعِل أقل من فَعيل) ، ومثل ذلك قول ابن جني: [٢]" (وهو واسع جدًّا) ، وقوله أيضًا: " وما يخرج إلى لفظ واحد من أصلين مختلفين كثير) .

من النصين السابقين يمكن القول:

أولًا: إن الصفة المشبهة (فَعِل) مشتقة من نظيرتها (فَعيل) ، وذلك بتقصير الياء. فهي من قبيل التطور المتوقع حدوثه لأن كثرة الاستعمال من شأنها أن تؤدي إلى مثل هذا التطور، فكثرة الاستعمال هي التي أدت إلى تقصير ياء المد فصارت كسرة، فأصبحت (فعيل) على هذا النحو (فَعِل) .

ثانيًا: إن هذا التطور هو في أصله تطور صوتيّ، وإن كان قد أدى إلى وجود صيغة صرفية جديدة.

ثالثًا: إن استمرار قلة استعمال صيغة (فَعِل) ربما تكون بسبب الحرص على استمرار استعمال الأصل الذي هو صيغة (فعيل) .

رابعًا: تولدت صيغة (فَعِل) عن (فَعيل) عن طريق انتقال النبر من المقطع قبل الأخير مما أدى إلى انكماش هذا المقطع عن طريق اختزال حركته الطويلة،

"١ " السابق ١/١١٢.

"٢ " ينظر : الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار ، ط. أولى، بيروت دار الهدى للطباعة والنشر ٢/١٠٧، ٤١٥.

فوقوع النبر على مقطع ما قد يزيد في حجمه وكميتهن وانتقاله عنه يؤدي إلى تقلصه وانكماشه.

(٢) مسائل جمع التكسير:

١- كثرة (فَعْل) -فيما عينه ياء على (فُعُول) في التكسير لكثرة الاستعمال

يجمع (فَعْل) -المذكر- على (فُعُول) جمع كثرة، نحو: فَلْس وفُلُوس، ويكثر فيما عينه ياء نحو: بيت وبيوت، وقد كسروا أول معتلِّه نحو: بِيوت وخِيوط، وقد جاء فيما عينه واو قليلًا، قالوا: فَوْج وفُووج، يقول سيبويه "[١]": " وجاءوا على (فُعُول) كما جاءوا بالمصدر، وقالوا: فَوْجٌ كما قالوا: نَحْوٌ ونُحُوٌّ كثيرة. وهذا لا يكون في الأسماء ولكن في المصادر، واستثقلوا ذلك في الأسماء " أما ما كان من (فَعْل) من بنات الياء والواو فإنه إذا أريد به أدنى العدد جمع على (أفعال) كراهية للضم في الواو والياء لو قلت: (أَفْعُل) وذلك قولك: ثوب وأثواب، وسوط وأسواط، والياء نحو: بيت وأبيات، وشيخ وأشياخ وقيد وأقياد. فإذا جاوزت أدنى العدد كانت بنات الواو على (فِعل) كراهية (فُعول) من أجل الضمة والواو؛ وذلك قولك: سَوْط وسياط، وحوض وحياض، وثوب وثياب وكانت بنات الياء على (فُعُول) لئلا تلتبس إحداهما بالأخرى، وكانت الضمة مع الياء أخف وذلك قولك: بَيْت وبُيوت، وشيخ وشيوخ، وقَيد وقيود"[٢]" وفي ذلك يقول سيبويه"[٣]":

"١ " الكتاب ٥٨٨/٣

"٢ " ينظر : المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب١٩٨/٢ ، وما بعدها

"٣ " الكتاب ١٨٦/٢

" وإذا أردت أكثر العدد بنيته على (فُعول) وذلك قولك: بيوت وخيوط وشيوخ وعيون"

للتداولية أثر كبير في إحداث كثرة الاستعمال وقلته. ولها أثر كبير في فهم حقيقة الكثرة والقة، والأبنية مورد خصب من موارد التداولية، وقد سخّر أهل اللغة الإمكانات الصوتية لتحقيق ذلك الهدف؛ فبناء (فُعول) –على سبيل المثال– يستعمل في مقامات مختلفة تدل على كثرة حدوث الحدث وكثرة كميته، ويمكن القول إن بناء (فُعول) في مقام كثرة الكمية.

٢ – كثرة بناء (فِعال) في المضاعف

يطّرد (فِعال) بكسر أوله جمعاً لثلاثة عشر وزنًا"[١]":

الأول والثاني: فَعْل وفَعْلة، اسمين أو صفتين (بشرط ألا تكون فاؤهما ولا عينهما ياء) ؛ نحو: كَعْب وقَصْعة، وصَعْب وخَذْلة"[٢]"، وندر في يائي الفاء؛ نحو: يَعْرٍ"[٣]"، أو العين نحو: ضيف وضيعة.

الثالث والرابع: فَعَل وفَعَلة"[١]" غير معتلّيِ اللام ولا مضعفيهما"[٢]" كجَمل وجبَل، ورقبَة وثَمَرة.

"١ " ينظر : أوضح المسالك لابن هشام تحقيق محيي الدين عبد الحميد "٨ بيروت١٩٨٦م. ٣٠٥،٣٠٦/٤ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي تحقيق وشرح د/ عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ،الكويت ١٤٠٠هـ/ ١٩٩٨م ج– ٦ ص– ٩٩/٩٨

"٢ " الخدلة هي الممتلئة الساقين والذراعين مع استدارة ، والخدلة أيضاً : الحبة الضئيلة من العنب ، والخدل : الضخم (أوضح المسالك ٣٠٦/٤)

"٣ " هو الجدى يربط في الحفرة ليجيء الأسد لافتراسه ، والأنثى يعرة (أوضح المسالك ٣٠٦/٤).

الخامس والسادس: فِعْل"[٣]" كذئب وبئر، وفُعْل"[٤]" كدُهْن ورُمْح.

السابع والثامن: فِعيل بمعنى فاعل ومؤنثة"[٥]" كظريف وكريم وشريف ومؤنثاتهما.

والخمسة الباقية: فَعْلان صفة ومؤنثاه فَعْلى وفَعْلانة، وفُعْلان وأنثاه فُعلانة؛ كغضبان وغضبى، وندمان وندمانة وخُمصان وخُمصانة. والتزموا في فَعيل وأنثاه إذا كانا واوىّ العينين صحيحي اللامين؛ كطويل وطويلة. ألا يجمعا إلا على فَعال. وبناء (فِعال) في المضاعف إنما أجرى – على حدّ تعبير سيبويه – مجرى: أجماد وجماد على أدنى العدد (أفعال) إذ يكون ذلك في غير المعتلّ، نحو فرخ وأفراخ، وزَنْد وأزناد، فأما ما كان من الواو فنحو قولك: صوت وأصوات، وحوْض وأحواض، وثوب وأثواب، وما كان من الياء فَشيْخ وأشياخ وبيت وأبيات، وقيد وأقياد، فإذا جاوزت إلى العشرة فقد خرجت من أدنى العدد"[٦]"

"١ " اسمان لا صفتان ، فخرج نحو : بطل وبطلة لأنه وصف

"٢ " فخرج نحو : فتى وعصا لاعتلال لامهما ، ونحو : طلل لأنه مضعف اللام

"٣ " بشرط أن يكون اسماً فخرج نحو : جلف للرجل الجافي

"٤ " بشرط أن يكون اسماً غير واوى العين ، ولا يأتي اللام ؛ فخرج نحو : حلو وحوت ، ومدْى ونحو غنىّ وولىّ ومؤنثيهما لاعتلال اللام

"٥ " ينظر المقتضب ١٣١/١

"٦ " ينظر المرجع السابق ، نفس الصفحة

فما كان من الواو فبابه (فِعال) وذلك قولك: ثوب وثياب، وحوض وحِياض، وسوط وسياط، تنقلب الواو فيه ياءً لكسرة ما قبلها ولأنها كانت في الواحدة ساكنة"[١]".

ويأتي بناء (فِعال) ليدل على كثرة حدوث الحدث وكثرة كميته، يقول سيبويه "[٢]":" وأما الفِعال فقولهم جُمدً وأَجْمادٌ وجِمادٌ وقُرْطٌ وأَقْراط وقِراط. والفِعال في المضاعف كثير، وذلك قولهم: أخصاص وخِصاص، وأعشاش وعِشاشٌ، وأَقَفْافٌ وقِفافٌ، وأَخَفَافٌ وخِفافٌ، تجريه مجرى أجماد وجماد ".

٣ – كثرة (فاعل) على (فُعّال) و (فَعَلة)

وتأتي صيغتا (فُعّال وفَعَلة) للدلالة لتهتم بالكيفية أكثر من اهتمامها بالكمية، وتضعيف العين في الصيغة الأولى يؤكد التصور الدلالي لها، يقول سيبويه"[٣]": ".... ويكسرونه أيضاً على (فُعّال) وذلك قولك: شُهّاد وجُهّال، ورُكّاب، وعُرّاص، وزُوّار، وغُيّاب، وهذا النحو كثير. ويكسرونه على (فَعَلة) وذلك نحو: فَسَقة، وبَرَرة، وجَهَلة، وظَلَمة، وفَجَرة، وكَذَبة، وهذا كثير "

ما كان من الأسماء على (فاعِل) فكان نعتًا فإن جمعه (فاعلون) ؛ لأن مؤنثه تلحقه الهاء فيكون جمعه (فاعلات) ؛ وذلك قولك: ضارب وضاربون، وقائم وقائمون. فإن أردت أن تكسر المذكر فإن تكسيره على (فُعَّل) وعلى (فُعّال) نحو:

"١ " الكتاب ٦٣١/٣

"٢ " السابق ٥٧٦/٣

"٣ " ينظر المقتضب ٢١٨/٢

شاهد وشُهَّد، وضائم وصُوّم، وضارب وضُرّاب، وكاتبو كُتّاب"[١]". وكل اسم على مثال (فاِعل) لا يخلو إما أن يكون لمذكر أو مؤنث، أو صفة لمذكر أو مؤنث. فإن كان لمؤنث اسماً أو صفة جاز أن يجمع على (فواعل) نحو: فاطمة وفواطم. فإن كان اسماً لمذكر جاء على (فَواعِل) أيضاً نحو: كاهل وكواهل. فأما إن كان صفة لمذكر فإنه يجئ على أمثلة كثيرة مختلفة منها: كافر وكَفَرة، وبارّ وبَرَرة، وفاسق وفَسَقة، وساحر وسَحرة، فجاء على (فَعَلة) وعلى (فُعّال) نحو: ضائم وصُوّام، وقائم وقُوّام، وعلى (فُعَلة) نحو: قاض وقضاة، وغازٍ وغزاة"[٢]". قال أبو عثمان "[٣]": " فإذا كان هذا الجمع مثال " فُعَّال " لم تُقلب فيه الواو ياء لأنها تباعدت من الطرف، وذلك " صائم وصوّام، وقائم وقُوَّام، ونائم ونُوَّام ". قال أبو الفتح: تصحيحهم لهذا يدلُّك على أن صُيَّمًا مُشَبّه بعِتِيّ لما قربت العين من اللام ولم يفصل بينهما شيء، ألا ترى أن ألف " فُعَّال " لما حجزت بين العين واللام بعدت العين فلم يجز قبلهما، وهذا هو القياس، لأنه لما كان " صُوَّم " مع قُرْب واوه من الطرف الوجه فيه التصحيح، كان التصحيح – إذا تباعدت الواو من الطرف – لا يجوز غيره وقد جاء حرف شاذ، وهو قولهم: " فلان في صُبَّابة قومه "، يريدون: في صُوّابه: أي في صميمهم وخالصهم، وهو من صاب يصوب: إذا نزل، كأنَّ عِرقة قد ساخ وتمكَّن، وقياسه التصحيح، ولكن هذا مما هُرِب فيه الواو إلى الياء لثقل الواو.

"١ " المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبى عثمان المازني ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله الأمين ، وزارة المعارف العمومية ، دار إحياء التراث القديم ، مصطفى الباب الحلبى وأولاده بمصر ، ط . أولى ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م ٤/٢ ، وما بعدها .

"٢ " الكتاب ٦٣١/٣

"٣ " ينظر الديوان ص– ٦٣ ، والمغنى ١٩٧/٢ ، والخزانة ٦١٢/٣– ٦١٣ (نقلاً عن المقتضب ٢٢٠/٢).

٤- كثرة تكسير (فاعل) على (فُعُل)

(فاعل) يجمع في القلة جمع الصحة نحو: ضارب وضاربون.....، ويجمع في الكثرة على (فُعْل) نحو: بازل وبُزْل، وعائد وعُود، وعلى (فَعْل) ، نحو: صاحب وصَحْب، وراكب ورَكْب، ومذهب سيبويه أنه اسم جمع، يقول سيبويه"[١]": "..... وقد جاء شيء كثير منه على (فُعُل) شبهوه بفَعُول حيث حذفت زيادته وكسر على فُعُل لأنه مثله في الزيادة والزنة وعدة الحروف وذلك: بازل وبُزُل، وشارف وشُرُف، وعائذ وعُوز، وحائل وحُول، وعائط وعيط

ومن ذلك قول الأعشى"[٢]":

أن تركبوا فركوبُ الخيل عادتنا أو تنزلوا فإنّا معشرٌ نُزُلُ

ويمكن القول إن وجود ثلاثة مقاطع قصيرة في بداية الكلمة تؤدي إلى الخفة بسبب قصر الفترة الزمنية التي يستغرقها نطقها بالإضافة إلى الجهد الأقل، والخفة تتم –أحيانًا– بحذف عنصر (الفتحة الطويلة) مما يؤدي إلى تقلص المقطع وانكماشه كما في (بُزُل) جمعًا ل (بازل) .

"١ " الكتاب ٦٣١/٣

"٢ " ينظر الديوان ص– ٦٣ ، والمغنى ١٩٧/٢ ، والخزانة ٦١٢/٣– ٦١٣ .(نقلًا عن المقتضب٢٢٥/٢).

٥ – كثرة بناء (فُعَلاء) في جمع التكسير فيما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة غير الفعل. تأتي صيغة (فُعَلاء) للدلالة على الكثرة في الكيفية والكمية، يقول سيبويه"[١]": ويكون على (فُعلاءَ) فيهما. فالاسم نحو: القُوّباء، والرُّخَصاء، والخُيَلاء. والصفة نحو: العُشَراء، والنُّفساء. وهو كثير إذا كُسِّر عليه الواحد في الجمع نحو: الخُلفاء، الحُلفاء، والحُنفاء ".

(٣) مسائل النسب والمصادر والتأنيث والتذكير

١ – كثرة المعدول في النسب

إن إقحام صوت أو أكثر على أصل البنية من العمليات الصوتية التي تعمل بخلاف ما يعمل به الحذف، فإذا افترضنا أن الحذف يعمل بمقتضى قانون السهولة والتيسير، فالإقحام أو ما يسمى الزيادة على أصل البنية مثل زيادة ياء النسبة في آخر الكلمة يسمى إلصاقًا وليس اشتقاقًا، و تؤدي زيادة صوت أو أكثر إلى زيادة المعنى بل إلى تغييره، هذه الزيادة صورة من صور إمكانات العربية الدّالة على المستويات المختلفة، والتغير الدّلالي للكلمة بعد النسب واضح من خلال إطالة المقاطع الأخير بالإضافة إلى بعض التغييرات التي قد تلحق الكلمة، هذه الزيادة الصوتية الناتجة عن النسب قادرة على توليد دلالات مختلفة، يقول سيبويه"[٢]": وقد يكون اللفظ له بناء في حالٍ فإذا انتقل عن تلك الحال تغيَّر بناؤه. فمن ذلك تغييرهم الاسم في الإضافة، قالوا في الأفق: أَفَقِيٌّ، وفى زبَينة: زَبَانِيٌّ. ونحو هذا كثير في الإضافة، وقد بيناه في بابه". وهذا مِمَّا يقع في النسَّب بزيادة –

"١ " الكتاب ٢٥٧/٤ ، وما بعدها .

"٢ " السابق ٥٥٨/٣

على حدّ تسمية المبرد"[١]"– لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب، وقال"[٢]":" وذلك قولك في الرجل تنسُبه إلى أنه طويل اللحية: لحِياني، وفى (طويل الجُمَّه) "[٣]": جُمّانِىّ، وفى طويل الرقبة: رَقَبانِيّ، وفى كثير الشعر: شَعْرانِيّ؛ فإنما زِدْت لما أخبرتك به من المعنى فإن نسبت رجلاً إلى رقبة، أو شَعْر، أو جُمَّة، قلت: جُمّىٌّ، وشَعْرِيٌّ، ورَقَبِيٌّ، لأنك تزيد فيه ما تزيد فى النسَّب إلى زيد وعمرو ". وقد سّماه سيبويه في موضع أخر:" باب ما يصير إذا كان عامّا في الإضافة على غير طريقته "[٤]" وقد استشهد محقق المقتضب بأمثلة كثيرة لهذا النوع من النسب"[٥]"، وعلّل المبرد"[٦]" النسّب علي غير القياس للبس مرة، وللاستثقال أخرى، وللعلاقة أخرى.

ويمكن القول إن النسب الغير مطرد لا يقاس عليه ويجيء في الكلام على ثلاثة أضرب"[٧]":

"١ " ينظر : المقتضب ١٤٤/٣

"٢ " السابق نفس الصفحة

"٣ " طويل الجمة : مجتمع شعر الرأس

"٤ " الكتاب ٣٨٠/٣

"٥ " وفي المخصص أمثلة كثيرة منها : رجل أشعر وشعراني كثير الشعر في رأسه وجمه ، ورجل شعشعانى : طويل خفيف اللحم مشبه بالخمر المشعشعة ، ورجل كلماني : جيد الكلام ، ورجل منظراني : حسن المظهر ..... (ينظر هامس المقتضب ١٤٤/٣)

"٦ " ينظر : المقتضب ١٤٥/٣.

"٧ " ينظر : البديع في علم العربية لابن الأثير تحقيق ودراسة د. صالح حسين العايد، ط. أولى ، جامعة أم القرى ١٤١٩ ج ٢ ص٢١٥ وما بعدها.

الأول: أن ينسب الشيء إلى لفظ يؤدي معنى المنسوب إليه من غير نظر إلى قياس ولا تخفيف، ومن ذلك قولهم في النسب إلى: البادية، والعالية، والبصرة، وصنعاء، والبحرين: بَدَويّ، وعُلْويّ، وبِصْريّ، وصنعانِيّ، وبحْرانِيّ.....

الثاني: فعلوه لنوع من التخفيف، قالوا في النسب إلى الحِيرة: حاريّ، وإلى أُميّة: أَمَوِيّ، وإلى طَيّ: طائيّ.....

الثالث: غيروه للفرق، قالوا في الطويل اللحية: لِحيانيّ، وفي الطويل الرقبة: رَقَبانيّ، والطويل الجمّة– مجتمع شعر الرأس– جُمَّانِيّ، وقالوا: رجل مَدَنيّ، وحمار مَدينِيّ، ونسبوا إلى مدينة المنصور: مَدينِي، وقالوا: رجل حِيريّ، وثوب حاريّ، ورجل مَرْوِيّ، وثوب مَرْوَزِيّ–نسبة إلى (مرو) ، وقيل (مرو الروز) نحتوه ك (عبشميّ في عبد شمس) .

٢– كثرة المصدر (التَّفعال) من (فَعَلت)

الأداء اللفظي يؤدي وظيفته الدِّلالية عن طريق زيادة كمية الصوت، وقد يختص ذلك بدلالات سياقية يقتضيها المقام الذي يناسبه فتح التاء من (التَّفعال) ، فتكون الكثرة فوق الكثرة المألوفة، ذكر سيبويه – تحت عنوان – (هذا باب ما تكثَّر فيه المصدر من فَعَلت) "[١] "فتلحق الزوائد وتبنيه بناءً أخر، كما أنك قلت في فَعلْتُ فَعَّلْتُ حين كثَّرت الفِعل. وذلك قولك: في الهَذْر: التَّهْذار، وفي اللعب التَّلعاب، وفي الصَّفْق: التَّصْفاق، وفي الردّ: التَّرداد، وفي الجَوَلان: التَّجْوال، والتَّقتال، والتَّيسار. وليس شيء من هذا مصدر فَعَّلْت، ولكن لما أردت التكثير بنيت

"١ "الكتاب ٨٣/٤ ، وما بعدها .

المصدر على هذا كما بنيت فَعَلْتُ على فَعَّلْت ". قال أبو سعيد"[1]":" اعلم أن سيبويه يجعل التَّفْعَال تكثيرًا للمصدر الذي هو للفعل الثلاثي فيصير التّهدار بمنزلة قولك: الهَدْر الكثير، والتَّلْعاب بمنزلة قولك: اللعب الكثير. وكان الفراء وغيره من الكوفيين يجعلون التَّفعال بمنزلة التفعيل والألف عوضاً من الياء، ويجعلون ألف التكرار والترداد بمنزلة ياء تكرير وترديد، والقول ما قاله سيبويه، لأنه يقال: التَّلعاب، ولا يقال التَّلعيب. قال سيبويه: " وأما التِّبيان فليس على شيء من الفِعْل لحقته الزيادة، [ولكنه بُني هذا البناء فلحقته الزيادة] كما لحقت الرَّئمان "[2]"وهي من الثلاثة وليس من باب التَّفعال، لو كان أصلها من ذلك فتحوا التاء، فإنما هي من بَيَّنْتُ كالغارة من أغرت والنبات من أَنْبَتَ "

ويمكن القول إن التَّبيان ليس بمصدر لبينَّت وإنما مصدره التَّبيين، والتبيان اسم جُعل موضع المصدر، وكذلك مصدر أغرْت إغارة، وتُجعل غاَرة مكان إغارة ومصدر أنبت إنبات، ويستعمل النبات موضع الإنبات..... والمصادر كلها تَفْعال بفتح التاء، وإنما يجيء تِفْعال في الأسماء وليس بالكثير وقد ذكر بعض أهل اللغة منها ستة عشر حرفًا لا يكاد يوجد غيرها، منها: التِّبيان والتِّلقاء، ومرَّ تهوام الليل "[3]" وتِبراك، وتِعشار، وتِرْباع، مواضع، وتِمساح: الدابة المعروفة، والتمساح: الرجل الكاذب، وتِجفاف "[4]" وتِمثال وتِمراد بيت للحمام، وتِلْقام: سريع اللَّقْم، ويقال: أتت الناقة على تِضْرابها: أي الوقت الذي ضربها الفحل فيه، وتِلعاب: كثير اللعب، وتِقصار: وهي المِخْنقة، وتِنْبال: وهو القصير

"١ " السيرافي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، دراسة وتحقيق د. عبد المنعم فائز ، دار الفكر ، ط- أولى ١٤٠٣هـ - - ١٩٨٣ م ص- ٢٢١، وما بعدها .

"٢ " الرَّئمان : العطف والمحبة .

"٣ " قطعة منه.

"٤ " ما جُلل به الفرس في الحرب من حديد وغيره .

وقد ذكر السيوطي في المزهر"[١]" – غيرها، يقال: رجل تِكلام: كثير الكلام، والتيعار: للحبل المقطوع، والتِنظار من المناظرة، وتِيفاق الهلال: موافقنه، والتمنان: خيط يشد به الفسطاط، والتقوال: كثير القول، وتِرعام: اسم شاعر، والتمزاح: الكثير المزح، والتيفاق: كثير الاتفاق، والتطواف: ثوب كانت المرأة من قريش تعيره للمرأة الأجنبية تطوف به، والتشقاق: فرس معروف، والتيتاء: للكثير الفتور، وتِشراب: شرب الخمر، والتسخان للخف.

٣ – كثرة المصدر على (فُعُولة)

من باب المماثلة–مماثلة المصدر لفعله–مماثلة ضم العين والتي من أجلها ضمت الفاء لأجل الانسجام الحركيّ، وجاءت الكثرة من زيادة المقطع الثاني عن طريق إطالة المقطع بالحركة الطويلة، فتأتي صيغة (فُعولة) من (فَعُل) ، يقول سيبويه "[٢]": " وقد يجيء المصدر على فُعُولة كما قالوا القُبُوحة، وذلك قولهم: الجُهُومة والمُلوحة. وقالوا: كثر كثارة وهو كثير " ويطرد المصدر لفَعُل (بالضم) (فُعُولة) بضم الفاء كصَعُبَ صُعوبَة وسَهُل سُهولَة"[٣]"

٤ – كثرة غلبة المؤنث على المذكر للعدد المركب إذا ميز بشيئين

القاعدة التي أقرها المتأخرون أن العدد المركب إذا ميز بشيئين كانت الغلبة لمذكرهما إن وجد العقل، وإن فقد العقل فللسابق بشرط الاتصال نحو: عندي خمسة عشر جملًا وناقة وخمس عشرة ناقة وجملًا، فإن فقد الاتصال كانت الغلبة

"١ " المزهر في علوم اللغة للسيوطي تعليق محمد جاد المولى ، بيروت١٩٨٦م. ١٣٨/٢ ، وما بعدها .

"٢ " الكتاب ٣٠/٤

"٣ " ينظر : همع الهوامع ٥٠/٦.

للمؤنث نحو: عندي ست عشرة ما بين ناقة وجمل، أو بين جمل وناقة، يقول سيبويه – تحت عنوان: هذا باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكَّر وأصله التأنيث:: "[1]"وتقول سار خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ بَيْنِ يومٍ وليلةٍ. ألا ترى أنك تقول: لخَمْسٍ بَقِينَ أو خَلَوْنَ ويعلم المخاطب أن الأيام قد دخلت في الليالي، فإذا ألقي الاسم على الليالي اكتفى بذلك عن ذكر الأيام، كما أنه يقول: أتيته ضَحْوَةَ وبُكْرَةَ، فيعلم المخاطب أنها ضحوةُ يومك وبُكرة يومك. وأشباه هذا في الكلام كثير، فإنما قوله مِنْ بين يومٍ وليلةٍ توكيد بعدما وقع على الليالي؛ لأنه قد علم أن الأيام داخلة في الليالي. وقال الشاعر، وهو النابغة الجعديّ"[2]"

فطافتْ ثلاثًا بين يومٍ وليلةٍ يكون النَّكيرُ أن تُضيفَ وتجأرا

"١" الكتاب ٥٦٣/٣

١–الديوان ٦٤ ، والمقرب ٦٨ ، والخزانة ٣١٧/٣ [نقلًا عن الكتاب ٥٦٣/٣] يذكر بقرة فقدت وليدها ، فطافت ثلاث ليالٍ وأيامها تطلبه ، وليس لديها من نكير – أي استنكار لما رزئت به في ولدها ، إلا أن تضيف وتجأر . والإضافة : الإشفاق والحذر ، والجؤار : الصياح ،والشاهد فيه : تأكيد الثلاث بقوله :" بين يوم وليلة " ، وقد علم أنه أراد ثلاث ليال ، والليالي مشتملة على أيامها . والقاعدة المفصلة التي أقرها المتأخرون أن العدد المركب إذا ميز بشيئين كانت الغلبة لمذكرهما إن وجد العقل ،وإن فقد العقل فللسابق بشرط الاتصال نحو : عندي خمسة عشر جملًا وناقة وخمس عشرة ناقة وجملًا ، فإن فقد الاتصال كانت الغلبة للمؤنث نحو : عندي ست عشرة ما بين ناقة وجمل ، أو بين جمل وناقة .(ينظر : الأشموني ٧٠/٣ ، وهامش سيبويه ٥٦٤/٣).

(٤) لواحق تصريفية

أولًا مسائل الزيادة

١ –كثرة زيادة الألف، والياء، والواو.

من طرق المخالفة بين الصوامت: المخالفة بالزيادة عن طريق إطالة حركة الصامت ليكون في طول الحركة فسحة زمنية وفاصل يخفف من ثقل تتابع الصوامت في الكلمة وبالتالي الحصول على مقاطع أخف وأفضل، أو قد يؤدي ذلك إلى المحافظة على الجرس الموسيقي للكلمة، وأحيانًا يكون وجودها في الكلمة مستثقلًا ويتعذر النطق به.

يقول سيبويه"١":" فأما الأحرف الثلاثة فإنهن يكثرن في كل موضع، ولا يخلو منهن حرف أو من بعضهن إلا أن الواو لا تلحق أولًا ولا الياء فيما ذكرت. ثم ليس شيء من الزوائد يعدل كثرتهن في الكلام. هُنَّ لكل مَدًّ، ومنهن كل حركة، وهن في كل جميع وبالياء الإضافة والتصغير، وبالألف التأنيث، وكثرتهن في الكلام وتمكُّنُهن فيه زوائد أفشى من أن يُحصى ويدرك. فلما كُن أخواتٍ وتقاربن هذا التقارب أجرين مُجرىً واحدًا"، ويقول أيضًا "٢":" فما أُلحق ببنات الخمسة بالألف فنحو: حَبَرْكى [وبالياء فنحو: سُلَحْفِيَةٍ على مثال قُذَعْمِلَةٍ. وحَبَرْكى] على مثال سفرجل. وكذلك الواو كثرتها ككثرتهما، ولأن إحدى الحركات منها فكثرةُ تبيّن هذه الحروف زائدة في الأسماء والأفعال التي يشتقون منها ما تذهب فيه بمنزلة الهمزة أولًا إلا أن يجيء ثبت "

"١"الكتاب ٣١٨/٤.

"٢" السابق ٣١٤/٤.

تزاد الألف خامسة في مثل حَبنطى، وزعفران، وتزاد الياء للنسب مضعفة نحو قولك: تميميّ وقيسيّ، وتزاد أيضًا للإضافة إلى نفسك نحو: ضربني والضاربي، وتزاد الواو خامسة في مثل: قَلَنْسُوة كالألف والياء"[١]"، وإذا ضغَّرت شيئًا فيه الألف المقصورة وهي على خمسة أحرف بها أو أكثر من ذلك فإنك تحذفها كما تحذف الحرف الخامس وما بعده من الأصل والزوائد "[٢]"

تقول في " (قَرْقرى) "[٣]": قرَيْقر لأنك حقرت قرقرا، فانتهى التحقير وهذه الألف زائدة، فألف (قرقرى) للتأنيث وهي محذوفة.

فإن قلت فى مثل (حَبَرْكى) "[٤]" وألفه مُلحِقة بسفرجل قلت حُبَيْرِك، وإن عوضت قلت: حبيريك وقريقير. وإن كانت مع الألف زائدة غيرها حذفت أيتها شئت، وذلك قولك في مثل (حُبارى) "[٥]": حُبَيْرى وهو أقيس؛ لأن الألف الأولى من حبارى زائدة لغير معنى إلا للمدّ، وألف حبارى الأخيرة للتأنيث. فلأن تبقى التي للمعنى أقيس"[٦]".

"١" ينظر المقتضب ٥٦/١ ، وما بعدها

"٢ "ينظر : السابق ٢٦١/٢.

"٣ " موضع مخصب باليمامة. معجم البلدان ٣٢٦/٤.(نقلًا عن هامش المقتضب٢٦١/٢.

"٤ " القراد الطويل الظهر القصير الرجلين . انظر حياة الحيوان ٢٠٥/١ [نقلًا عن هامش المقتضب ٢٦١/٢].

"٥ "طائر يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع . ويقال : حباريات .انظر حياة الحيوان ٢٠٤/١ ، ٢٠٥ [نقلًا عن هامش المقتضب ٢٦١/٢].

"٦ " ينظر المقتضب ٢٦١/٢.

قال أبو عثمان تحت عنوان [أمهات الزوائد]"[١]": " واعلم أن الياء والواو والألف هن من أمهات الزوائد، والهمزة والميم أولًا كذلك، وهمزة التأنيث في مثل حمراء وخُنْفُساء، والألف والنون في مثل " غضبان، وزعفران " والتاء للتأنيث في مثل " تمرة " وما أشبهها – وهي التي تبدل منها الهاء في الوقف، والتاء التي يُجمع بها التأنيث نحو مسلمات وصالحات "، وقال أبو الفتح: معنى قوله أمهات الزوائد: يريد أن يكثُر تصرفها في الكلام وهي فاشية، وليست كالسين واللام اللتين لا تكثُر زيادتهما، ولا يكاد الكلام يخلو من الألف والواو والياء أو من بعضهن – وبعضهُنَّ الحركات – لأنه ليس في كلامهم لفظة تخلو من الحركات " وقال أبو عثمان تحت عنوان [مواضع زيادة الياء]"[٢]": وأما الياء فإذا وجدتها ثانية وثالثة ورابعة فهي زائدة.

قال أبو الفتح: قد قال أبو عثمان: هذا القول قولًا مرسلًا غير مُقَيَّد، وليس لأحد أن يطعُنَ فيه بقولهم صيصِية ويَهْيَأةٌ ونحوه مما الياء فيه أصل، لأنه قد بيَّن هو هذا القول واستثنى به في هذا الكتاب، وإنما تسامح فيه لأنه معلوم الموضع وليس مما يذهب على المبتدئين فضلًا عن الأشياخ المتقدمين، وإنما يريد أبو عثمان أنك إذا حصّلت في الكلمة ثلاثة أحرف من الأصول ثم رأيت فيها ياء ثانية أو ثالثة فصاعدًا قضيت بزيادتها حملًا على ما عرف اشتقاقه؛ لأنها لم تُرَ على هذه الصفة فيما وضح أمره بالاشتقاق إلا زائدة، فعلى هذا القياس لو جاء في الكلام مثل: " حَيْقَبٍ، وقِرْيَجٍ، وشَقَيْطَرٍ " لقضيت بزيادة الياء، ولم تحتج إلى الاشتقاق.

"١" المنصف ١/١٥٣.

"٢ "انظر السابق ١/١١١ ، وما بعدها.

وذكر أبو عثمان"١"– تحت عنوان [مواضع زيادة الواو] أن الواو لا تزاد أولًا البتة، وتزاد ثانية وثالثة ورابعة كالياء، إلا في أول الكلمة فإنها تفارق الياء. قال أبو الفتح: يقول: لا فصل بين الياء والواو في هذه القضية إلا في باب زيادة الياء أولًا وامتناع زيادة الواو أولًا. فسألت أبا علىٍّ وقْت القراءة عليه فقلت له: لوَ كان ذلك، وما الفصل بين الياء والواو في هذا الموضع؟ فقال: إنما امتنع ذلك في الواو؛ لأنها لو زيدت أولًا مضمومة لاطّرد فيها قلبها همزة نحو " أُقِّتَتْ " وبابه. ولو زيدت مكسورة أيضًا لجاز قلبُها جوازًا كالمطَّردة نحو: " إساءة وإفادة في: وسادة، ووَفادة "، ولو زيدت مفتوحة حتى تُحقَّر الكلمة لانضم أولها فجاز قلبها همزة، يريد تحقير وزّة: وُزَيْزَة، ويجوز: أُزَيْزة. قال: فلما كانت زيادتها أولًا تقود إلى هذا التغيير والقلب واللبس ويكون ذلك فيها أثقل لأنها زائدة رُفضت زيادتها أولًا فلم يجز لذلك. فإن قلت: فهلا زادوا الواو في أول الفعل مفتوحة لأن الفعل لا يُحقر فينضم؛ قيل: لأنه إذا بُنى للمفعول ولم يسم فاعله انضم أوله فجاز الهمز. فإن قيل: فكان يجرى مجرى " وُعِد، وأُعد"؟ قيل: واو " وُعد " أصل فاحتمل ذلك فيها وليس الزائد كالأصل.

أما الألف فإنها لا تكون أصلاً في اسم ولا فِعْل إنما تكون زائدة، أو بدلًا، ولا تكون أبدًا إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها أبدًا إلا مفتوحًا لأن الفتحة من الألف.

والألف لا تزاد أولًا لأنها لا تكون إلا ساكنة، ولا يبتدأ بساكن ولكن تزاد ثانية فما فوق"٢".

ولا تكون أصلًا إنما هي منقلبة من ياء أو واو، أو تكون زائدة"١". فإذا كنيت اسمًا هي فيه والاسم على ثلاثة أحرف أبدلت منها ما كان أصلها فتظهر

"١" المنصف ١١٢/١، وما بعدها .

"٢"ينظر : المقتضب ٥٦/١.

الواو أو الياء لأنها في موضع حركة، والألف لا تحرك. تقول في تثنية قفا: قفوان، ورحى: رحيان. وإذا كانت الألف رابعة فصاعدًا رجعت إلى الياء على كل حال؛ تقول: غزوت، ثم تقول: أغزيت، واستغزيت، وكذلك الاسم تقول في تثنية ملهى ومُستغزى: ملهيان ومستغزيان.

قال أبو عثمان"٢": والألف لا تكون أصلًا أبدًا، وإنما هي زائدة أو بدل مما هو من نفس الحرف، ولا تكون أصلًا البتة في الأسماء ولا في الأفعال فأما في الحروف التي جاءت لمعنى فهي أصْلٌ فيهن.

قال أبو الفتح"٣": إنما قال أبو عثمان: إن الألف لا تكون أصلًا في الأسماء ولا في الأفعال، وإنما تكون زائدة أو بدلًا لأنه استقرى جميع الأسماء والأفعال أو جمهورها فلم يجد الألف فيها إلا كذلك فقضى بهذا الحكم.

ويمكن القول إن كثرة الحركات الطويلة وزيادتها دليل على أن الحرف المتحرك هو الأكثر ترددًا، وهذا دليل على أن الأصل في البنية الصوتية العربية هو أن يأتي الحرف متحركًا مما جعل العربية أندى جرسًا وأكثر ملاءمة للإنشاد والترنم في الشعر والخطابة، فتعددت بحور الشعر وكثرت تفعيلاته وازداد تعلق العرب به وبإنشاده، وتعبير سيبويه بوصفه الحركات بأن عددهن أفشى من أن يحصى ويدرك فهو تعبير عن تقديره لكثرتهن في الكلام. ومن طبيعة الموجات الصوتية الخاصة بالحركات أنها تكون أعلى طبقة من موجات الحروف الصحيحة وأكثر ملاءمة لحمل النغمات الموسيقية في الكلام، ويلاحظ في القرآن الكريم نظمه

"١"ينظر المرجع السابق ٢٥٨/١.

"٢" المنصف. ١١٨/١.

"٣" السابق ، نفس الصفحة.

البديع حين تتحد أصوات حروفه بنغمات حركاته في الكلام بشكل إعجازي وأخاذ بديع.

٢- كثرة زيادة الألف الملحقة رابعة فصاعدًا

الألف والفتحة تكثران في الكلام العربي بمقادير تزيد كثيرًا عن بقية الحركات وذلك لخفة الحركتين مقارنة بالأخريات، وقد كثرت إشارات سيبويه عن خفة الألف والفتحة، وهو ما قد يفسر سبب استعمالهما في الكلام أكثر من غيرهما من الحركات، يقول سيبويه"[١]":" وأما الألف فلا تلحق رابعة فصاعدًا إلّا مزيدة لأنها كثرت مزيدة كما كثرت الهمزة أوّلًا، فهي بمنزلتها أولًا: ثانيَة وثالثَة ورابعَة فصاعدًا إلّا أن يجيء ثبت. وهي أجدر أن تكون كذلك من الهمزة لأنها تكثر ككثرتها أوّلًا "

الألف لا تزاد أولًا لأنها إلا ساكنة، ولا يبتدأ بساكن، ولكن تزاد ثانيَة فما فوق ذلك، وزيادتها ثانية كقولك: (ضارب) ،

و (ذاهب) لأنهما من (ضرب) و (ذهب) ، وزيادتها ثالثة كقولك) ذهاب) و (جمال) ، ورابعة كقولك (حُبْلى) للتأنيث، والإلحاق، وغير ذلك في مثل عطشان وسكران، وتزاد خامسَة في مثل: حَبَنْطًى، وزعفران، وسادسة في مثل قبعثرى"٢"

وتكون الألف رابعة وأول الحرف همزة أو الميم إلا أن يكون ثَبْتٌ أنهما من نفس الحرف، وذلك نحو (أفَعْى) و (موسى) ، فالألف فيهما بمنزلتها في (مرمى) ، فإذا لم يكن ثبت فهي زائدة أبدًا، وإن لم نشتق من الحروف شيئًا تذهب فيه الألف، وإلا زعمت أن مثل [ألف] الزامَج والعالَم إن لم يشتق منه ما تذهب فيه الألف

"١" الكتاب ٣٠٩/٤.

"٢"ينظر المقتضب ٥٦/١ ، وما بعدها . والقبعثرى : الجمل العظيم ، والحبنطى : الغليظ القصير البطن ، وألفه زائدة للتكثير وليست للإلحاق .(ينظر هامش المقتضب ٥٧/١)

كجعفر، وأن السِّرادحَ بمنزلة الجِرْدَحْل. وإنما فعل هذا لكثرة تبيُّنها لك زائدة في الكلام كتبيّن الهمزة أولًا وأكثر "١"

٣- زيادة النون لكثرة الاستعمال

تعد النون من الأصوات الأكثر استخدامًا فيدخل النون في تصريف الأفعال والأسماء، وجمع المذكر السالم، ويأتي مع الفعل نونًا خفيفة وثقيلة، وكذلك نون النسوة، إضافة لمجيئه ضمن أصول الكلمات، ويأتي علامة إعرابية هي التنوين. يقول سيبويه"٢": " فلما كانت هذه النون ساكنة في موضع الزوائد التي ذكرت وتكثر الأسماء بها ككثرتها بألف عُذافِر جعلوها بمنزلتها. ألا ترى أنك لو حركتها لم تكثر الأسماء بها لأنها ليست كالألف والياء الساكنة. وإنما جعلناها بمنزلتها حيث سكنت. ألا تراها متحركة تَقِلُّ بها الأسماء كما قلّت بالواو في موضعها ولا تجد الياء متحركة في موضعها. فهذه الحال لا تجعل النون فيها زائدة إلا باشتقاق من الحروف ما ليس فيه نون". يقول سيبويه"٣": " فلما كانت هذه النون ساكنة في موضع الزوائد التي ذكرت وتكثر الأسماء بها ككثرتها بألف عُذافِر جعلوها بمنزلتها. ألا ترى أنك لو حركتها لم تكثر الأسماء بها لأنها ليست كالألف والياء الساكنة. وإنما جعلناها بمنزلتها حيث سكنت. ألا تراها متحركة تقل بها الأسماء كما قلَّت بالواو في موضعها..... "

"١"ينظر الكتاب ٣١٠/٤.

"٢" الكتاب ٣٢٣/٤. وشرح ابن جني لكتاب التصريف لأبى عثمان المازني ١٤/٢.

"٣ " الكتاب ٣٢٣/٤.

ويقول ابن عصفور"[١]": " النون تنقسم إلى قسمين: قسم يُقضى عليه بالزيادة، وقسم يقضى عليه بالأصالة، ولا يقضى علية بالزيادة إلا بدليل....."

وكان المبرد من أكثر الناس إيجازًا في حديثه عندما قال"[٢]": " وأما النون فتلحق في أوائل الأفعال إذا خبر المتكلم عنه وعن غيره، كقولك: نحن نذهب، أو تلحق ثانية مثل: منجنيق، وجندب. وتلحق ثالثة فى حبنطى ودلنطى، ورابعة في رَعْشنٍ، و ضَيْفَنٍ، لأن رعش من الارتعاش، وضيفن إنما هو الجائي مع الضيف، وتزاد مع الألف فى غضبان، وسكران، ومع الياءات، والواو و الألف في التثنية والجمع في رجلين، ومسلمين ومسلمون وكذلك الألف في رجلان وتزاد علامة للصرف في قولك: هذا زيُد، ورأيت زيداً، وفى الفعل مفردة ومضاعفة، في قولك: اضرَبنْ زيدًا، أو اضربَنَّ عمرًا ".

وذكر ناظر الجيش"[٣]" ستة مواضع لزيادة النون مطردة، وذكر أنها تزاد في غير هذه المواضع وذلك موقوف على السماع كما هي في نَرجس و قِنْعاس..... "

وعلل ابن عصفور"[٤]" زيادتها لشبهها بحرف المدّ واللين إذا وقع في هذا الموضع فكما أن حرف المد واللين إذا وقع في اسم على خمسة أحرف ثالثًا مثل " جرافسْ " كان زائدًا فكذلك ما كان بمنزلته. ولذلك حذفوا نون " عرنقصان"[٥]" تخفيفًا

"١ " الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي تحقيق د. فخر الدين قباوة ط ٤ بيروت ١٩٧٩م. ٢٥٧/١.

"٢ " المقتضب ٥٩/١، وما بعدها .

"٣ " ينظر تفصيل المسألة : شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون ، ط. أولى ، القاهرة ١٩٩٠م. ٤٩٣٣/١٠: ٤٩٣٧ .

"٤ " ينظر الممتع فى التصريف ٢٦٥/١ ، وما بعدها .

"٥ " العرنقصان : نبات

فقالوا: " عرقصان ". كما حذفوا الألف من " عُلابط"[١] " هُدابد "[٢]وأمثالهما حين قالوا: " عُلَبِط " و " هُدَبد ". ووجه الشبه بينهما أن في النون غُنَّة في الخياشيم كما أن فى حروف المد واللين مدًّا، والغنة والمد كل واحد منهما فضل صوت في الحرف. ولذلك إذا جاءت النون ثالثة ساكنة فيما هو على خمسة أحرف إلا أنها مدغمة نحو " عَجَنَّس " لم تكن إلا أصلية"[٣]" لأنها إذ ذاك تثبت بالحركة، والنون إذا تحركت كانت من الفم وضعفت الغنة فيها. ولذلك لم تُزَد ثالثة ساكنة قبل حرف الحلق لأنها إذ ذاك تكون من الغم وتضعف فيها الغنة فلا تشبه حرف العلة، ولو ورد في الكلام مثل " جَحَنْعَلِ" مثلًا لجعلت النون فيه أصلية كما جعلت في " عجنَّس " كذلك لمفارقتها إذ ذاك الغنة التي أشبهت بها حرف العلة.

ثالثة ساكنة فحكم بزيارتها للكثرة وقالوا في معناه " شرابتْ " فأسقطوا النون، وكذلك النون في " عَرَنْتَن" قطع بزيادتها؛ لأنها ثالثة ساكنة، وقالوا في معناه " عَرَتَنٌ "، فأسقطوا النون فدل على زيادتها..... "[٤]

النون: تلحق في أوائل الأفعال إذا خبّر المتكلم عنه وعن غيره كقولك نحن نذهب، أو تلحق ثانيةً مثل منجنيق وجندب، وتلحق ثالثة في حبنطى ودلنْطى، ورابعةً في رَعْشَنٍ، وضيْفَنٍ لأن رَعْشَن من الارتعاش، وضيْفَن أنما هو الجائي مع

"١ " العلابط : الضخم الغليظ .

"٢ " الهدابد : اللبن الخاثر .

"٣ " يريد أنها مكررة من نون أصلية .

"٤ " ينظر شرح التصريف لعمر بن ثابت الثمانيني تحقيق د. ابراهيم سليمان النعيمى ، مكتبة الرشد ،الرياض ، ط . أولى ١٤١٩هـ . ١٩٩٩م . صـ ٢٤٩، وما بعدها .

الضيف، وتزاد مع الألف في غضبان وسكران. ومع الياءات، والواو، والألف في التثنية، والجمع في رجلين، ومسلمين، ومسلمون، وكذلك الألف في رجلان. ونزاد علامةً للصرف في قولك: هذا زيدٌ، ورأيت زيدًا. وفي الفعل مفردة ومضاعفَة في قولك: اضربَنْ زيدا، أو اضربَنَّ عمرًا"[1]"

يقول أبو عثمان – تحت عنوان [النون والتاء في أول الكلمة لا تعدان زائدتين إلا بثبت]"[2]": " فأما النون والتاء: فإذا كانتا أَوَّلًا وكانتا على مثال الأسماء مع ما هما فيه – فلا تجعلهما زائدتين إلا بثبت؛ نحو: " نَهْشَلٍ، ونَهْضَرٍ، ونَهْسَرٍ، وتَرْعَم " ويقول أبو الفتح: اعلم أن النون والتاء لم تكثر زيادتهما في الكلام كثرة زيادة الياء والواو والهمزة، فلذلك احتجت إلى أن تنظر إلى المثال الذي هما فيه، فإذا كانتا فيه واقعتين موقع حرف من الأصل قضيت بأنهما من الأصل، وإن لم تكونا واقعتين موقع حرف من الأصل قضيت بزيادتهما. ألا ترى أن النون في نهشل والتاء في توأم بإزاء الجيم في جعفر؟ فلهذا قضيت بأنهما من الأصل. والاشتقاق يدل على أن النون فى " نهشل " والتاء في " توام " أصلان، وذلك قولهم: " نَهْشَلَتِ المرأة ": إذا أسنَّت، " ونهْشَلَتْ: فَعْلَلَت " فالنون: في نهشل: فاء، وليس في كلامهم: نَفَعْلَلَتْ، وأما تَوْأم فيدل فيه على زيادة الواو أن التاء أضل قولهم في الجمع " تُؤَام، وتُؤام: فُعال" فالتاء فاء، والهمزة عين، وإنما كتبت الهمزة في تُؤام واوًا لانضمام ما قبلها، وكذلك إن خففت فأبدلتها واوًا خالصة فليست هذه الواو هي التي كانت في توأم، إنما هي همزة مخففة كما تقول في تخفيف " جُؤَن: جُوَن"

"١"ينظر المقتضب ٥٩/١ ، وما بعدها .

"٢" المنصف ١٠٢/١، وما بعدها.

يقول سيبويه"[١]تحت عنوان – باب ما لا ينصرف في المعرفة مما ليست نونه بمنزلة الألف التي في نحو: بُشرى، وما أشبهها: وذلك كل نون لا يكون في مؤنثها فَعْلَى وهي زائدة، وذلك نحو: عُريانٍ وسَرْحانٌ وإنسانٍ. يدلك على زيادة سراحٍ، فإنما أرادوا حيث قالوا: سرحان أن يبلغوا به باب سرداح كما أرادوا أن يبلغوا بمعزى باب هِجْرَع. ومن ذلك: ضَبْعانٌ. يدلك على زيادته قولك: الضَّبُع والضِّباع. وأشباه هذا كثير "

قال أبو علي"[٢]": " الألف في "بشرى" مشابهة للنون في غضبان، كما أن حمراء مشابهة لنون عطشان، ووجه الشبه أن تاء التأنيث تمتنع من الدخول على (بشرى) كما تمتنع من الدخول على (غضبان) ، إلا أن (حمراء) أشبه به لتوافقها في الحركة والسكون، وقال"[٣]":" إنما امتنع (سرحان) وما أشبهه من أن ينصرف في المعرفة من أجل أنه شابه (غضبان) في حال التسمية؛ لأن علامة التأنيث تمتنع من الدخول عليه في حال التسمية كالشبه في (مِعزى) في حال التسمية بحُبْلى..... "

ولمعرفة القيمة الحقيقية للنون علينا أن نعرف كل الصيغ الاسمية التي زيدت النون في حشوها مثل: (فَعَنْلل) نحو جحنْفل وغضنْفر... وفي الأفعال مثل (افعنلل) مثل: احرنجم من الرباعي، وكل من الثلاثيات اقعنسس، واحلنكك، و (افعنلى) مثل: احرنبى، واغرندى، واحبنطى، كل هذه الأبنية الأصل فيها التشديد

"١"الكتاب ٣/٢١٦.

"٢ "التعليقة على كتاب سيبويه لأبي على الحسن الفارسي ، تحقيق وتعليق د. عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود ، الرياض ، طـ . أولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م جـ٣ صـ٤ وما بعدها

"٣ "السابق ٣/٤١

والنون فيها تعويض عن الجزء المختزل؛ ففعنلل أصله فعلّل، وافعنلل يرجع إلى افعلّل، وافعنلى يرجع إلى افعلّل؛ فجحنفل أصله جحفّل، وغضنفر أصله غضفّر..... "[1]":"

ثانيًا مسائل الحذف

الحذف نوع من التخفيف ناتج عن وجود ثقل ما، وهذا الثقل يعرقل مسيرة الانسجام الصوتي بين صوامت الكلمة وصوائتها ملم يؤد إلى حدوث لبس، ويطلق عليه بعض المحدثين الترخيم أو المخالفة.

والمخالفة ضد المماثلة، فإذا كانت المماثلة تعمل على التقريب بين المتنافرات والمتناقضات فإن المخالفة تعمد إلى التفريق بين الأمثال والمتقاربات، والغرض من عمل هذه وتلك تيسير النطق وتقليل الجهد بالنسبة لأعضائه.

وتحرص العربية على المخالفة لما تؤمنه من تنوع موسيقي محبب تظهر معه الأصوات على حقيقتها نطقًا وسمعًا. والمخالفة بوصفها أثرًا لقانون الاقتصاد في الجهد ظاهرة صوتية تنحصر دائرتها في الأصوات المتماثلة والمتقاربة فقط.

ومن صور المخالفة بين المثلين في آخر الكلمة:

١ – كثرة حذف " نون الوقاية " من الأدوات الناسخة عند إلحاق ياء المتكلم

عند إلحاق ياء المتكلم بإن وأن وكأن ولكن فإن نون الوقاية تدخل على الحروف الناسخة فتتوالى ثلاث نونات وهذا مستكره لأن فيه ثقلًا وجهدًا ناتجًا عن التركيز على المخرج نفسه ثلاث مرات، فأجاز العرب حذف نون الوقاية لكثرة استعمال الحروف الناسخة وطلبًا للخفة، واختلف النحاة في النون المحذوفة فمنهم من ذهب إلى أن المحذوفة هي الأصلية وليست نون الوقاية، وأميل إلى رأي

---

[1]"" ينظر المباحث اللغوية في العراق ، د. مصطفى جواد، القاهرة ١٩٥٥م ص ١٩.

سيبويه لأن النون الموجودة في (إني وأني ولكني وكأني) مضعفة، والنون الأصلية كذلك، وليس من المنطق فك النون الأصلية لنحذف إحداهما ونبقي على الثانية حتى تدغم في نون الوقاية، كما أن (لعل) و (ليت) ليس فيهما نون وعند اتصالهما بياء المتكلم يجوز إثبات النون ويجوز حذفها في (لعل) فنقول: لعلي ولعلني، وفي ليت لا تحذف النون إلا نادرًا فنقول: ليتني وليتي، وهذه هي نون الوقاية.

يقول سيبويه"[١]":"فإن قلت: ما بالُ العرب قد قالت: إني وكأني ولعلي ولكني؟ فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم، وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف، فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء"

ولقد كثر ذلك حتى ليكاد يكون قياسًا مطردًا، يتضح ذلك من خلال إحصاء أجراه الدكتور رمضان عبدالتواب"[٢]" على حذف نون الوقاية من إن وأخواتها في القرآن الكريم، فذكر أنه قد ورد بالحذف لا غير (وأنا) ٨ مرات، (فإني) ٦مرات، (أئنا) ١٠مرات، (فإنا) ١٠مرات، (ولكني) ٤مرات، (ولكنا) مرتين، وورد (أنا) ١٧مرة في مقابل أننا مرة واحدة و (بأنا) مرتين في مقابل (بأننا) مرة واحدة، و (إني) ١٢٤مرة في مقابل (إنني) ٦مرات و (إني) ١٣مرة في مقابلو (إنني) مرة واحدة و (إنا) ٥٣ مرة، في مقابل (إننا) ٥ مرات، و (إنا) ٣٣مرة في مقابلو (إننا) مرة واحدة. وقد جاء مثل هذا الحذف في الشعر كثيرًا. وما هذه الإحصاءات إلا دليل على اختيار القرآن الكريم الأخف والأسهل.

"١"الكتاب ٣٦٩/٢.

"٢"ينظر بحوث ومقالات في اللغة د. رمضان عبدالتواب، الخانجي، القاهرة ١٩٩٥م. ص ٣٧ وما بعدها .

ويقول ابن هشام عن لحاق نون الوقاية قبل ياء المتكلم في لحاق نون الوقاية قبل ياء المتكلم في إن وأخواتها: " وهي جائزة الحذف مع إن وأن ولكن وكأن، وغالبة الحذف مع لعل، وقليلة مع ليت "[1].

وقد اختلف النحاة في النون المحذوفة"[2]":

وقد فصل ثعلب آراء النحاة حول حذف نون الوقاية من الأدوات الناسخة فقال: "[3]"الكوفيون يقولون لم يضف فلا يحتاج إلى نون، وسيبويه يقول: اجتمعت حروف متشابهة فحذفوها، قال أبو العباس: في كلها يجوز النون وبحذفها".

٢- كثرة حذف تنوين العلم الموصوف بابن

عند إضافة اسم مفرد إلى ضمير أو اسم ظاهر فإن التنوين يحذف منه نحو: غلامك، وصاحب الغلام، فالتنوين يعد زائدًا على الاسم، وعندما نضيفه إلى مضمر أو اسم ظاهر فإننا قد أضفنا زائدتين على الاسم مما يثقل كاهل الاسم لذلك يحذف التنوين من المفرد المضاف، وكذلك من المنادى العلم نحو يا محمدُ، والأصل في الاسم المتمكن التنوين، أي أنه قد حذف منه التنوين والسبب في ذلك-في نظري-عائد إلى دخول أداة النداء على العلم فتركبا وأصبحا كالكلمة الواحدة وبذلك طال العنصر اللغوي مما سبب ثقلًا، وكان لا بد من التخفيف عن طريق حذف التنوين خاصة أن ذلك لا يؤثر في المعنى. وقد أشار د. إبراهيم السامرائي إلى ذلك بقوله: إن الاسم باعتماده على جزء سابق وهو (يا) النداء يكون

"١" شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ط ٢٠ دار التراث ١٩٨٠م. ١٠١/١ .

'٢" ينظر مغني اللبيب لابن هشام تحقيق مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، ط.٣ بيروت دار الفكر ١٩٧٢م. ص ٤٥٠ .

"٣" السابق ٤٥٠ وما بعدها.

وحدة صوتية ذات طول معين محدد، واقتضت هذه الزيادة السابقة حذف التنوين اللاحق التماسًا للمحافظة على هذه الوحدة الصوتية الموسيقية بحيث إن الاسم يسلم له هذا التنوين قبل زيادة (يا) "١"، ويقول سيبويه:" وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثُر في كلامهم؛ لأن التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان، وذلك قولك: اضرِبَ ابنَ زيد، وأنت تريد الخفيفة. وقولهم لدُ الصلاةِ في لدن حيث كثر في كلامهم.

وذكره سيبويه تحت عنوان: هذا باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول الألف واللام، ولا لأنه لا ينصرف، وكان القياس أن يثبت التنوين فيه، وذكر أيضًا أن ذلك في كل اسم غالبً وُصف بِابْنٍ، ثم أضيف إلى اسم غالب، أو كنية، أو أمّ، وذلك قولك: هذا زيدُ بنُ عمروٍ"٢".

وتقول: هذا أبو عمروِ بنُ العلاءِ لأن الكنية كالاسم الغالب. ألا ترى أنك تقول: هذا زيدُ بنُ أبي عمرو، فتُذهب التنوين كما تُذهبه في قولك: هذا زيدُ بنُ عمروٍ لأنه اسم غالب. وتصديق ذلك قول العرب: هذا رجل من بنيِ أبي بكرِ بنَ كلابٍ.

وقال الفرزدق في أبى عمرو بن العلاء"٣":

"١" النحو العربي نقد وبناء د. إبراهيم السامرائي ط. أولى عمان : دار عمان ١٩٩٧م ٢٠٥ .

"٢" الكتاب ٥٠٤/٣.

"٣" أي لم أزل أتصرف في العلم وأطويه وأنشره حتى لقيت أبا عمرو فسقط علمي عند علمه ، وهو أبو عمرو بن العلاء المازني النحوي ، والشاهد فيه : حذف التنوين من (أبا عمرو) لأن الكنية في الشهرة والاستعمال بمنزلة العلم. ديوان الفرزدق ٣٨٢، وابن يعيش١ /٢٧، وشرح شواهد الشافية ٤٣ (نقلًا عن الكتاب ٥٠٦/٣)

ما زِلْتُ أُغْلِقُ أبوابًا وَأَفْتَحُها حتى أتيتُ أبا عمروِ بن عمّار

وقال"١":

فلم أَجْبُنْ ولم أَنْكُلْ ولكنْ يَمَمْتُ بها أبا صخرِ بنَ عمرو

ويقول سيبويه – تحت عنوان – " هذا باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد"٢":" ألا تراهم يقولون: هذا زيدُ ابنُ عبد الله، ويقولون: هذه هندُ بنتُ عبد الله فيمن صرف فتركوا التنوين ها هنا لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لمّا كثر في كلامهم، فكذلك جعلوه في النداء تابعًا لابنِ. وأما من قال: يا زيدُ بنَ عبد الله، فإنه إنما قال هذا زيدُ بنُ عبد الله وهو لا يجعله اسمًا واحدًا، وحذف التنوين لأنه لا ينجزم حرفان"٣".

وهنا ينقلنا سيبويه إلى كثرة حذف تنوين العلم الموصوف بابن ثم أضيف إلى علم أو كنية أو أم نحو: هذا زيد بن عمرو. وسبب الحذف هنا هو التقاء الساكنين، فالتنوين عبارة عن نون ساكنة عند التقائها بالباء الساكنة في (ابن) تحذف النون أي يحذف التنوين، وقد أشار سيبويه إلى أن ذلك كثر في كلامهم لأن التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان. "٤".

"١" في المفضليات (فلم أنكل ولم أجبن) . لم أنكل : لم أنكص . يممت بها :قصدت بالطعنة ، والشاهد فيه كسابقه : حذف التنوين من (أبا صخر) مع أنه كنية لأن الكنية في الشهرة والاستعمال بمنزلة العلم (الكتاب ٥٠٧/٣).

"٢" الكتاب ٢٠٤/٢.

"٣"السابق نفس الصفحة.

"٤"نفس المرجع٥٠٤/٣.

وأكثر النحويين يذهبون إلى أن التنوين إنما حذف – في مثل: هذا زيدُ بنُ عبد الله، وهذا عمرو ابنُ زيد، وهذا أبو عمرو بنُ العلاء يا فتى، وهذا زيدُ بنُ أبي زيد – لالتقاء الساكنين، وكان في هذا لازمًا لأنهما بمنزلة شيء واحد، فإن كان في غير هذا الموضع فالمختار والوجه في التنوين التحريك لالتقاء الساكنين؛ لأن الحذف إنما يكون في حروف المد واللين خاصّة. وإنما جاز في التنوين لمضارعته إياها، وأنه يقع كثيرًا بدلًا منها، وتزاد في الموضع الذي تزاد فيه، لا تنفكّ من ذلك، فلما أشبهها وجرى معها أُجرى مُجراها معها"[١]".

فمن ذهب إلى أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين قال " هذه هندٌ بنت عبد الله " فيمن صرف هندًا؛ لأنه لم يلتق ساكنان فكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أن الحذف جائز لأنهما بمنزلة اسم واحد لالتقاء الساكنين، وذكر المبرد أيضًا أنه يحتج لذلك بقولهم في النداء: يا زيدُ بنَ عبدِ الله، وقال: هذا هو بمنزلة قولك: هذا امرؤ، ومررت بامرئ، ورأيت امرأً. تكون الراء تابعة للهمزة فكذلك آخر الاسم الأول تابع لنون ابن، وهو ابن شيء واحد"[٢]".

ويمكن القول إن العربية تلجأ إلى الفرار من الثقل عن طريق حذف التنوين مادام لم يؤثر في المعنى ولم يحدث لبسًا، ويحقق مبدأ الخفة والانسجام الصوتي عن طريق هذه المخالفة الصوتية بين الأمثال المتتابعة.

"١" انظر : المقتضب ٣١٢/٢، ومغني اللبيب لابن هشام٨٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش بيروت ، عالم الكتب ١٢٨/١.

"٢"انظر المقتضب ٣١٤/٢.

٣ – كثرة حذف الألف في بناء الفعل على (افعالّ)

لم يكن تطور بناء (افعالّ) إلى (افعألّ) هو الطريق الوحيد، وإنما قد تطور إلى (افْعَلّ) أيضًا عن طريق تقصير الحركة الطويلة في المقطع المقفل، فمن احمارّ إلى احمرّ، إن المماثلة بين الأصوات إذا لم تفرضها قوانين صوتية، مكروهة سواء كان ذلك في الصوامت أو في الحركات، الأمر الذي يجعل العربية تعمد إلى المخالفة لتؤمن تنوعًا موسيقيًّا وقدرًا من الخلاف بين الأصوات، يجعل النطق سهلًا والإسماع أكثر وضوحًا. وقد فطن السلف إلى ذلك فذهبوا إلى أن بناء (افعالّ) هو أصل لبناء (افْعلّ) ، يقول سيبويه"[١]": وقد يُستغنى بافعالَّ عن فَعِل وفَعُل، وذلك نحو ازْراقَّ، واخضارَّ، واحمارَّ، واشرابَّ، وابياضَّ، واسْوادَّ. واسْودَّ، وابيضَّ، واخضرَّ، واحمرَّ، واصفرَّ أكثر في كلامهم لأنه كثر فحذفوه والأصل ذلك"

ذكره سيبويه تحت عنوان " هذا باب ما يُبني على أفعل" وذكر أنهم يبنون الفعل منه على (افعالّ) نحو اشهابّ وادْهامَّ، وأنَّ هذا لا يكاد ينكسر في الألوان وإن قلت فيها: فَعَل يفعَل، أو فعُل يفعُل، وقال ابن عصفور: " افعلّ مقصور من افعالّ لطول الكلمة". "[٢]"

واحمارّ أصله " احمارَرَ " الراء الأولى متحركة.، واحمرّ أصله " احمرَرَ " اللام الأولى أصلها التحريك إلا أنها أدغمت في التي بعدها، واللام الثانية من هذا يلزمها الاعتلال إذا كان أصلها التحريك.

ويمكن القول إن المخالفة هنا عن طريق ضياع الحركة الطويلة طلبًا للخفة عن طريق تقصير المقطع المديد بصامت (ص ح ح ص) إلى المقطع الطويل المقفل (ص ح ص) .

"١" الكتاب ٢٦/٤.

"٢"ينظر السابق ٢٥/٤، وينظر الممتع في التصريف١٩٥/١.

٤ – حذف الألف من قولهم " لم أُبَلِهِ " لكثرة الاستعمال.

ذكر سيبويه نقلًا عن الخليل أن ناسًا من العرب يقولون "لم أُبَله" لا يزيدون عن حذف الألف، يقول سيبويه"[١]":" وزعم الخليل أن ناسًا من العرب يقولون: لم أُبَلِهِ، ولا يزيدون على حذف الألف حيث كثر الحذف في كلامهم، كما حذفوا ألف احْمَرَّ وألف عُلَبِط، وواو غَدٍ".

قال أبو عثمان"[٢]":" وزعم الخليل أنَّ ناسًا من العرب يقولون: " لم أُبَلِه "ولا يزيدون على حذف الألف كما حذفوا من " عُلَبِطٍ "، قال أبو الفتح: الظاهر من هذا القول أنهم يقولون: " لم أُبَالِ "، على ما ينبغي ثم أدخلوا الهاء لبيان الحركة في الوقف، فصار في التقدير: " لم أُبَالهْ"، ثم إنهم حذفوا الألف لضرب من التخفيف كما حذفوا من " عُلَبِطٍ وهُدَبد ". والذي تحصّل لي عن أبي عليّ وقت القراءة، ما أذكره لك، قال: أصله: " لم أُبَالِ " ثم حذفت الحركة تخفيفًا، فسقطت الألف لالتقاء الساكنين، فبقي " لم أُبَلْ"، ثم دخلت الهاء وهي ساكنة، فانكسرت اللام لالتقاء الساكنين. قال: ولم تُرَدّ الألف وإن كانت اللام قد انكسرت لأن حركة التقاء الساكنين غير معتَدّ بها لأنها غير لازمة

يريد: نحو قوله تعالى: " قُمِ اللَّيْلَ"[٣]" و" قل اللهُمَّ"[١]" فقلت له: إن هذه الهاء إنما تدخل لبيان الحركة، واللام كانت قبل دخول الهاء ساكنة على قولك. فقال: إنها وإن كانت ساكنة فأصلها الحركة.

١""الكتاب ٤/٤٠٥.

"٢"المنصف ٢/٢٣٢، ما بعدها

"٣"الآية (٢) من سورة المزمل .

قال: وإذا كانت قد دخلت في نحو: " اِرْمِهْ، واغْزُه" ولم يُحذف من الكلمة إلا حرف واحد: فأنت بإدخالها فيما قد حذف منه حرفان أجدرُ. فالكسرة في اللام على هذا القول إنما هي لالتقاء الساكنين وهي في قول الخليل الحركة الأصلية في: "هو يُبالي ". ألا ترى أنه قال: " إن الألف حُذفت من: " لم أُبَلِه " كما حذفت من " عُلَبَطٍ " والألف في " عُلَبِطٍ " ونحوه إنما حذفت للتخفيف لا لالتقاء الساكنين.

وأصل الكلمة: "باليت" في الماضي و"أبالي" في المضارع بثبوت الياء على وزن "أُفاعل"، ولكنهم لما أسمنوا اللام حذفوا الألف لأنه لا يلتقي ساكنان، وإنما فعلوا ذلك في الجزم لأنه موضع حذف، والظاهر في هذا أن الأصل: "لم أُبال" فأدخلت هاء السكت لبيان الحركة في الوقف، ثم حذفوا الألف لما كثر في كلامهم.

(٥) مسائل صوتية صرفية

أولًا: مسائل الإبدال والإعلال

يعد الإعلال مظهرًا من مظاهر العدول عن الأصل، وهو من أبرز ما يستدل به على وجود أصول مستثقلة تميل العربية إلى العدول عنها واستبدال صيغ أخرى بها أكثر خفة وانسجامًا بين أصواتها. وقد بحث القدماء الإعلال ضمن الإبدال بصورته الواسعة، يقول المبرد "[٢]": " فمن حروف البدل حروف المد واللين المصوتة وهي اللف والواو والياء"، أما المحدثون فمنهم من جعل الإعلال في الواو والياء فقط، ومنهم من أضاف إليها الألف، ومنهم من أضاف أيضًا الهمزة، أما الإبدال فعرفه المحدثون بأنه: حذف حرف ووضع آخر مكانه بحيث يختفي الأول

"١" الآية (٢٦) من سورة آل عمران .

"٢" المقتضب ٦١/١.

ويحل في موضعه غيره، سواء أكان الحرفان من أحرف العلة أم كانا صحيحين أم مختلفين. فهو أعم من (القلب) لأنه يشمل (القلب) وغيره. "[١]".

ويعرض البحث لأمثلة تلجأ إليها اللغة العربية للتحول عن الصيغة الأصلية عندما يحدث فيها ثقل ويكون هناك جهد عضلي أثناء النطق، فاللغة تسعى وراء الصيغ الأكثر خفة وانسجامًا بين أصواتها.

كثرة إبدال حروف المد نونًا. [وصل القافية بالنون للترنم]

للتنوين الغنائيّ أداء خاص، فقد تكون الكلمة منتهية بالألف أو الواو أو الياء فيقصِّرون هذه النهايات ويجعلون بعدها نونًا فيما يطلق عليه تنوين الترنم، يقول سيبويه"[٢]":" وأمّا ناسٌ كثير من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما ينون، لمّا لم يريدوا الترنُّم أبدلوا مكان المدة نونًا ولفَظوا بتمام البناء وما هو منه، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المدّ، سمعناهم يقولون"[٣]":

"١" ينظر اللغة العربية معناها ومبناها د. تمام حسان ، الدار البيضاء ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ١٩٩٤م ص ٢٧٦، ودراسة الصوت اللغوي د. أحمد مختار عمر، القاهرة ، عالم الكتب ١٩٩١م ص ٣٤٦، .والنحو الوافي للأستاذ عباس حسن ط. الثالثة عشر القاهرة دار المعارف٤/٧٥٧.

"٢" الكتاب ٤/٢٠٦ ، وما بعدها .

"٣" قائله رؤية بن العجاج . انظر ملحق ديوانه صـ ١٨١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٥٨ ، ونسب في شرح شواهد الشافية صـ ٢٤٣ ، للعجاج ولهند بنت عتبة.

والشاهد فيه: وصل القافية بالنون في قوله (عساكَنْ) للترنم كما كان وصلها بحروف المد واللين للمبالغة في الترنم وتمديد الصوت . [هامش السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص-٤٨٤]

يا أبتا علَّك أو عساكن

وللعجاج"[1]":

يا صاحِ ما هاجَ الدُّموعَ الذَّرَفَنْ

وقال العجاج"[2]" أيضا:

منْ طَلَلٍ كالأتْحَمِيّ أَنْهَجَنْ

يقول أبو سعيد"[3]":" وإنما ألحقوا هذه المدة في حروف الرويِّ لأن الشعر وضع للغناء والترنم، فألحقوا كل حرف الذي حركته منه. فإذا أنشدوا ولم يترنموا فعلى ثلاثة أوجه:

أما أهل الحجاز فَيدعون هذه القوافي ما نُوّن منها وما لم ينون على حالها في الترنم: ليفرقوا بينهما وبين الكلام الذي لم يوضع للغناء. وأما ناس كثير من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما ينون وما لا ينون، ولمّا لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نونًا ولفظوا بتمام البناء، وما هو منه كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد، وأما الثالث فأنْ يجروا القوافي مجراها لو كانت في الكلام ولم

"١" الشاهد فيه : وصل القافية بالنون في قوله :الذُّرَفَنْ) كما تقدم في البيت السابق ورواية ابن السيرافي ٣٠٣/٢: هاج العيون : ثار وتحرك ، والذرف : جمع ذارفة من ذرف الدمع إذا سال.

"٢" الشاهد فيه : وصل القافية بالترنم في قوله : (أنهجنْ) كما تقدم ، والطلل : ما شخص من أثار الدار . من طلل : أي من رؤية طلل ، الأتحمي : ضرب من البرود فيه سواد وحمرة ، أنهج : أخلق [هامش السيرافي ص- ٤٨٤]

"٣ " انظر السيرافي النحوي ص- ٤٨٤، وما بعدها .

تكن قوافي شعر جعلوه كالكلام حيث لم يترنموا، وتركوا المدة لعلمهم أنها في أصل البناء، سمعناهم يقولون"[١]":

أَقِلي اللومِ عَاذِلَ والعتابْ وللأخطل"[٢]": واسألْ بِمَصْقَلَة البَكْرِيّ بما فَعَلْ

وكان هذا أخف عليهم، ويقولون"[٣]": قد رابني حَفْصٌ فحرّك حَفْصَا

تثبت الألف لأنها كذلك في الكلام.

ذكر سيبويه"[٤]"هذه المسألة تحت عنوان " هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد"، وذكره سيبويه عقيب باب الوقف على حد قول الشنتمري"[٥]"– ليرى الفرق بين القوافي وأواخر الكلام، ويبين اختلاف العرب في ذلك عند الترنم وغيره.

"١ " الشاهد فيه : قوله :" والعتابْ" حيث حذف الألف لأنه لم يرد الترنم ، فوقف في الشعر على هذا المنصوب غير المنون بالسكون كما يقف عليه في الكلام [السيرافي ٤٨٥]

"٢ " الشاهد فيه حذف الألف من " فعلا " ، فلم يرد الترنم ومد الصوت ، وهذا في المنصوب غير المنون جائز حسن مثله في الكلام ، ولا فرق بينه وبين المخفوض والمرفوع في الحذف والسكون ما لم يرد التغني والترنم ، وصدره : دع المُغَمَّرَ لا تسأل بمصرعه

ومصقلة هو ابن هبيرة الشيباني ، وهو من شجعان العرب وأجوادهم ، واسأل به : اسأل عنه ، وأراد بالمغمر : القعقاع الذهلي . [هامش السيرافي ٤٨٥].

"٣" الشاهد فيه : (حفصا) إثبات الألف لأنه منون ، ولا تحذف ألفه هنا في الوقف كما لا تحذف في الكلمة إلا على ضعف [هامش السيرافي ٤٨٥]

"}٤ "الكتاب ٢٠٤/٤.

"٥ "نقلًا عن هامش الكتاب ٢٠٤/٤.

ومعروف أن نون التوكيد الخفيفة تبدل ألفًا في الوقف وإن وقعت بعد فتحة فتُعطى حكم التنوين كقوله تعالى: " لنسفعًا "[١]" و" ليكونًا "[٢]" وقول الشاعر "[٣]":

وَلا تَعْبُدِ الشَّيْطَان واللهَ فَاعْبُدَا

أما إذا ترنموا- على حد قول سيبويه"[٤]" فإنهم يُلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون لأنهم أرادوا مدّ الصوت، وذلك قولهم وهو لامرئ القيس"[٥]"

قِفا نبكِ من ذكرى حَبِيْبٍ ومنزلي"[٦]"

وقال في النصب – ليزيد بن الطثرية"[١]":

"١ "الآية "١٥" من سورة العلق .

"٢ "الآية "١٥" من سورة يوسف.

9"" عجز بيت للأعشى من " الطويل " وصدره : وإيَّاك والميتاتِ لاَ تَقْرَبَنَّها ، وهو من قصيدة في مدح الرسول . صلى الله عليه وسلم .

وموطن الشاهد : (فاعبدا) واستشهد به على إبدال نون التوكيد الخفيفة في (اعبدن) ألفًا في الوقف (اعبدا)، وحكم هذا الإبدال الجواز ، كما يقلب التنوين ألفًا في الوقف كما نقول : شاهدت زيدًا يمشي ، ففي الوقف نقف على زيد بالألف من دون تنوين ، فنقول : شاهدت زيدا.

وهو من شواهد : التصريح ٢٠٨/٣ ، والأشموني ٥٠٤/٢/٩٦٩، والمغنى ٦٩٩/٤٨٦، والسيوطي ١٩٦، وسيبويه ١٤٩/٢، وديوان الأعشى ١٣٧.

، وينظر : كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني ص- ٦١٨:٦٢٠.

"٤"انظر الكتاب ٢٠٤/٤.

"٥" الخصائص ٧٤/١، ٣١٧،٣٤٠/٢، ٩٦/٣، وابن يعيش٤٨/١ ، والهمع ٥٤/١.

"٦"عجزه : بسقط اللوى بين الدخول فحومل ، والشاهد فيه وصل اللام في حال الكسر بالياء للترنم ومد الصوت.

فبتنا تَحِيْدُ الوَحْشُ عَنَّا كَأَنَّنا قتيلان لم يعلمْ لنا الناسُ مَصْرَعا"[٢]"

وقال في الرفع للأعشى: هُرَيْرَةَوَدَّعْها وإنْ لامَ لائمم[٣]"

هذا ما ينون فيه. وما لا ينون فيه قولهم – لجرير"[٤]":

أَقِلّي اللوم عاذِلَ والعتابا"[٥]"

وقال في الرفع – جرير"[٦]":

متى كان الخيام بذي طلوحٍ سُقِيتِ الغيثَ أيَّتها الخيامو"[١]"

"١" ويروى أيضًا لامرئ القيس في ديوانه ٢٤٢. (الكتاب ٢٠٥/٤)

"٢"تحيد : تميل أو تنفر ، ويروى (تصد) يصف أنه خلا بمن يحب بحيث لا يطلع عليها غير الوحش . والشاهد فيه : إثبات الألف في الوقف حال النصب كما تثبت الياء في الجر والواو في الرفع للترنم .(الكتاب ٢٠٥/٤).

'٣"عجز بيت في ديوانه ٥٦ وصدره: غداة غد أم أنت للبين واجم

والشاهد فيه : وصل القافية بالواو في حال الرفع كما سبق في المجرورات والمنصوبات . (الكتاب ٢٠٥/٤).

"٤" المقتضب ٢٠٤/١،والخصائص ٩٦/١٧١،٢/١، والمنصف ٢٢٤/١، ٧٩/٢، والإنصاف ٦٥٥، وابن يعيش ١١٥/٤، ١٤٥، والهمع ١٥٧./٢

"٥"عاذل : أي يا عاذل ، وعجزه : وقولي إن أَصَبْتُ : لقد أصابا

والشاهد فيه: إجراء المنصوب المقرون بالألف واللام مجرى غير المقرون بها في إثبات الألف لوصل القافية ؛ لأن المنون وغير المنون في القوافي سواء

"٦"ابن يعيش ١٢٥/٤ .

وقال في الجر – لجرير أيضًا"[٢]":

أَيْهاتَ منزلنا بنعف سُوَيقةٍ كانَتْ مُباركَةً من الأيّامى"[٣]"

وإنما ألحقوا هذه المدة في حروف الرويِّ لأن الشعر وضع للغناء والترنم، فألحقوا كل حرف الذي حركته منه.

أما في حال عدم الترنم فذكر سيبويه"[٤]"لذلك ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: وهو لأهل الحجاز حيث يدعون هذه القوافي ما نُوّن منها وما لم ينون على حالها في الترنم؛ ليفرقوا بينه وبين الكلام الذي لم يوضع للغناء

الوجه الثاني: وهو لناس كثير من بنى تميم حيث يبدلون مكان المدة النون فيما ينون وما لم ينون، وهو ما ذُكر أول المسألة.

"١"ذو طلوح : موضع بعينه سمي بذلك لما فيه من الطلح وهو شجر.

والشاهد فيه : وصل القافية المقرونة بالألف واللام في حال الرفع بالواو كوصل غير المقرونة بها .

"٢"الخصائص ٤٣/٣ ، وليس في ديوانه ، وانظر اللسان (سوق) حيث ورد البيت بدون نسبة .

"٣"أيهات لغة في هيهات أي بَعُدَ ، أي ما أبعد منزلنا بهذا الموضع زمان المرتبع : نعف سويقة : موضع . وأصل النعف المكان المرتفع في اعتراض ، أي : وكانت تلك الأيام التي جمعتنا ومن نحب أضمر الأيام

والشاهد فيه : وصل القافية المقرونة بالألف واللام في حال الجر بالياء .

"٤" ينظر : الكتاب ٢٠٨/٤:٢٠٦.

الوجه الثالث: ولم ينسبه سيبويه حيث تُجرى القوافي مُجراها لو كانت في الكلام ولم تكن قوافي شعر؛ جعلوه كالكلام حيث لم يترنموا، وتركوا المدة لعلمهم أنها في أصل البناء، ومنه قول جرير:

أقلِّي اللومَ عاذلَ والعتابْ"[١]".

حذف الألف من (العتاب) حيث لم يرد المنشد أن يترنم فوقف في الشعر على هذا المنصوب غير المنون بالسكون كما يقف عليه في الكلام.

ويمكن القول إن هذا الإبدال للمحافظة على الجرس الموسيقي للكلمة.

٢- كثرة إبدال لام (تفعَّل) ياء في مثل (تسريَّت) في (تسرَّرت)

تبدل لام (تفعَّل) ياء شرط أن تكون العين المضعفة واللام صوامت متماثلة نحو: تسرّر، وتسنّن وتملّل، وتقصّص، وتقضّض، وتلعّع، فإن ياء الكلمة تقلب ياء فتصبح: تسرّى، وتظنّى، وتسنّى، وتملّى، وتقصّى، وتقضّى، وتصدّى، وتلعّى، وقد أشار القدماء إلى ذلك فذكروا أن تسريت وتظنين وتسنيت وأمليت وقصيت وتقضيت، الأصل فيها: تسررت و تظنيت و وتسننت وأمللت وقصصت وقضضت.

يقول سيبويه"[٢]": وذلك قولك: تَسَرَّيْتُ، وتَظَنَّيْتُ، وتقصَّيْتُ من القصة، وأمليتُ. كما أن التاء في أسنتوا مُبدلة من الياء، وأرادوا حرفًا أخفَّ عليهم منها

"١" سبق الكلام عليه ، ينظر الكتاب ٢٠٨/٤.

"٢" الكتاب ٤٢٤/٤. وينظر شرح المفصل ٢٤/١٠ :٢٦، والتصريف الملوكي لابن جني تحقيق د. ديزيرة سقال ، بيروت دار الفكر العربي ١٩٩٨م ص٣١.

وأجلدَ كما فعلوا ذلك في أَتلج. وبدلها شاذ هنا بمنزلتها في سِتٍّ. وكل هذا التضعيف فيه عربي كثير جيّد ".

وعلل المبرد"[1]" التضعيف بالمثقَّل وأن رفع اللسان عنه مرة واحدة ثم العودة إليه ليس كرفع اللسان عنه وعن الحرف الذي من مخرجه ولا فصل بينهما فلذلك وجب، وقوم من العرب إذا وقع التضعيف أبدلوا الياء من الثاني لئلا يلتقي حرفان من جنس واحد؛ لأن الكسرة بعض الياء، وأن الياء تغلب على الواو رابعة فما فوقها حتى تصّيرها ياءً لا يكون إلا ذلك، وذلك قولهم في تقضضت: تقضيت، وفي أمللت: أمليت، وكذلك تسريت في تسرَّرت، والدليل على أن هذا إنما أبدل لاستثقال التضعيف قولك: دينار وقيراط والأصل: دنّار وقَرَّاط، فأبدلت الياء للكسرة، فلما فرقت بين المضاعفين رجع الأصل فقلت دنانير، وقراريط، وقُرَيْرِيط. فإذا التقى حرفان أحدهما هذه الستة والآخر من حروف الصفير فأردت الإدغام أدغمته على لفظ الحرف من حروف الصفير.

ويمكن القول إن التضعيف قد أحدث ثقلًا في الكلمة فلجأت العربية إلى المخالفة الصوتية عن طريق إبدال لام الكلمة ياء، أو يقال بحذف صامت والتعويض عنه بآخر، وغالبًا ما يكون التعويض بأشباه الحركات الياء والواو؛ فالأصل في تسرّيت: تسرّرت –من السر.

٣ – كثرة إبدال الواو تاء إذا التقى واوان

يقلب حرف العلة أو الهمزة حرفًا صحيحًا في صيغة (افتعل) وما تصرف منه، كما في اوتصل واتّصل، وايتسر واتّسر، يقول سيبويه "[2]":" وربما أبدلوا التاء إذا التقى الواوان كما أبدلوا فيما مضى وليس ذلك بمطرد، ولم يكثر في هذا كما

"١" ينظر المقتضب ٢٤٦/١.

"٢" الكتاب ٣٣٣/٤.

كثر في المضموم لأن الواو مفتوحة فشُبّهت بواو وَحَدٍ. فكما قلت في هذه [الواو] وكانت قد تبدل منها كذلك قلّت في هذه الواو وذلك

قولهم: تَوْلَجٌ. وزعم الخليل أنها فوعل، فأبدلوا التاء مكان الواو، وجعل (فَوْعلًا) أولى بها من (تَفْعَلٍ) لأنها لا تكاد في الكلام تَفْعلًا اسمًا، وفَوْعَلٌ كثير".

وتبدل التاء من فاء الافتعال وفروعه إن كانت ياءً أو واوًا نحو: اتَّعد يتعَّد، واتَّعِدْ، ومُتَّعِد، ومُتَّعَد، ومصدرها: الاتّعاد، والأصل: اوتعد لأنه من الوعد.

وإنما أبدلوا الفاء تاءً لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها، وكانت تكون بعد الكسرة ياءً، وبعد الفتحة ألفًا، وبعد الضمة واوًا، فأبدلوا منها حرفًا جَلْدًا لا يتغيّر لما قبله، وهي مع ذلك أقرب من الفم إلى الواو"[١]".

ويلاحظ هنا أن الواو أسقطت لاستثقالها في هذا الموضع وعوض عنها تكرار التاء إذ إن البعد حاصل بين التاء والواو؛ فالتاء: صوت صامت، لثوي، انفجاري، مهموس. والواو: صوت طبقي انطلاقي مجهور، انطلاقي، نصف حركة.

٤ – كثرة إبدال لام بعض الأسماء تاءً

يحدث إبدال لام الاسم تاء إبدالًا غير مطرد كما في (سدس) فتصبح (ست) لأنها من التسديس، وتصغيرها سديسة. يقول سيبويه"[٢]":" تحت عنوان (هذا باب ما كان شاذًّا مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطّرد) –: " فمن ذلك ستٌّ، وإنما أصلها سدس. وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم أن

"١" ينظر : همع الهوامع ٦/٢٧١.

"٢" الكتاب ٤/٤٨١ ، وما بعدها .

السين مضاعفة وليس بينهما حاجز قوي، والحاجز أيضًا مُخْرَجه أقرب المخارج إلى مُخْرَج السين، فكرهوا إدغام الدال فيزداد الحرف سينًا، فتلتقي السينات. ولم تكن السين لتدغم في الدال لما ذكرت لك، فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال لئلا يصيروا إلى أثقل مما فرّوا منه إذا أدغموا. وذلك الحرف التاء كأنه قال: سِدْتُ، ثم أدغم الدال في التاء، ولم يُبدلوا الصاد لأنه ليس بينهما إلا الإطباق".

يلاحظ صاحب الكتاب أن أسباب هذا التغير أنها مما يكثر في كلامهم، ثم مضاعفة السين فيها وأن ليس هناك بين السينات حاجز قوي يعني بذلك الدال، ومخرج هذا الحاجز أقرب المخارج إلى السين، ويمكن القول إنه أبدلت لام الكلمة وهي السين تاءً، فاجتمعت التاء المهموسة مع الدال المجهورة فأدى ذلك إلى إحداث تنافر لأنهما من المخرج نفسه، وتختلفان في الصفة–من حيث الجهر والهمس– فقلبت الدال تاءً للمماثلة وطلبًا للانسجام الصوتي، ويلاحظ أن الأضعف هنا التاء المهموسة قد أثرت على الدال المجهورة فجذبتها ناحيتها وقلبتها من جنسها، وكان من المتوقع أن يحدث العكس لأنه في أغلب الأحيان تكون الغلبة للأقوى، ويبدو أن هذا التأثير ليس من التاء وحدها فللسين دور في هذا الابدال حيث إنها مهموسة، فكأنما المهموسان قد أثرا باجتماعهما معًا على المجهور المفرد فحل مكانه مهموس مناسب لهما.

وكان علماؤنا القدامى على علم بالناحية الصوتية للصوامت وأنه يحدث إبدال بعضها من بعض، فها هو ابن جني يقول"[1]": ولكنهم قلبوا السين الآخرة تاء لتقرب من الدال التي قبلها، وهي مع ذلك حرف مهموس، كما أن السين مهموسة،

"١" سر صناعة الإعراب لابن جني تحقيق محمد علي النجار ، بيروت ، دار الهدى. ١٤٥/١..

فصار التقدير: سدْت، فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربتا في المخرج أبدلوا الدال تاء لتوافقهما في الهمس، ثم أدغمت التاء في التاء فصارت (ستّ) .

٥ – كثرة قلب الواو ياء في الجمع

إذا وقعت الواو لامًا لجمع تكسير على وزن فُعُول نحو: عصا تجمع على عِصِيّ، ودلو على دِلِيّ، والأصل عُصُوو، ودُلُو، يقول سيبويه"١":" وقالوا: عُتِيٍّ ومَغْزِيٍّ شبهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن بأدْلٍ، فالوجه في هذا النحو الواو، والأخرى عربية كثيرة ".

تقول في جمع (عات) : عُتِيّ، وفي غاز: (غُزِيّ. وإن كسرت أوله قلت: غِزِيّ كما تقول: عِصِيّ، فالكسر أكثر لخفته والأصل الضم لأنه (فُعُول) "٢"

وعُصُيّ أصلها عُصُوو، فقد اجتمعت واوان وفي اجتماعهما ثقل، ومما زاد الثقل أنهما مسبوقتان بضمتين، وفي ذلك جهد عضلي كبير وثقل ينفر منه العربي، لذلك قلبت الواو الثانية ياء لتطرفها، فاجتمعت الواو والياء وفي ذلك ثقل أيضًا فقلبت الواو ياء لمناسبة الياء، فاجتمعت ياءان فأدغمتا، وليزداد الانسجام أكثر فقد قلبت الضمة قبلها كسرة لتتناسب معهما، ويجوز كسر الأول ليزداد الانسجام أكثر، ويجوز أن يبقى مضمومًا إلا أن الكسر أفضل. "٣"

"١" الكتاب ٣٨٤/٤.وينظر التصريف الملوكي لابن جني ٦٢.

"٢" ينظر : المقتضب ١٨٩/١.

"٣" ينظر النحو الوافي٧٨١/٤ .

قال أبو عثمان تحت عنوان [إذا كانت الواو ثقيلة كواو " عتوّ " وكانت في جمع كواو " عصي " ولم يجز ثباتها]"[1]": " فإذا جاءت الواو ثقيلة مثل هذه الواو، وكان الذي هي فيه جمعًا قُلبت الواو ولم يجز إثباتها، وذلك نحو: "عصا وعِصِيٍّ، وعاتٍ وعُتِيٍّ"، وإن شئت كسرت أول الكلمة، وإن شئت ضممته، ولا يجوز بالواو " إلا أن يشذ الحرف فيُحكى ولا يجعل أصلًا". وقال بعض العرب: " إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة " يريد: جمع " نَحْوٍ"، وهذا شاذ مُشَبّه بما ليس مثله نحو: " صُوَّم "، كما شَبَّه الذين قالوا: " صُيَمّ " بباب " عِصِيٍّ "، إلا أن " صُيَّما " وما كان مثله مطرد، و" نُحُوّ " لا يطرد".

قال أبو الفتح: " إنما كسروا فاء " عِصِيّ " إتباعًا لكسرة العين ليكون العمل من وجه واحد، وكأنهم إنما أخرجوا " نُحُوًّا " على أصله لُيعْلَم بذاك أن أصل " عِصِيّ عُصُوّ " فجاء " نُحُوّ".

وقال أبو عثمان تحت عنوان [لزوم باب " عصى " القلب لأن الجمع أثقل من الواحد]"[2]": " وإنما لزم باب " عَصِيّ " القلب لأن الجمع أثقل من الواحد، فإذا كان الواحد يقلب في نحو " مَرْضِيّ ومَسْنِيّ " وإنما هو من " سنوت "، ومن " الرضوان " ألزموا الجمع الإبدال، وشبهوا " عِصِيًّا ودُلِيًّا " حين ألزمت الواو فيه البدل ب " أَدْلٍ وأَحْقَ " حيث لم يكن بين الضمة والواو إلا حرف ساكن، وكسروا موضع العين كما كسروا عين " أدلٍ". قال أبو الفتح: يقول: إذا كان الواحد– على خفته وتمكنه – قد جاز فيه القلب نحو " مَعْدِي ومسنِي، ومَرْضِي " لم يكن من الإعلال في الجمع لثقله بُدّ، ويعني بقوله: " إلا حرف ساكن " الواو الأولى المدغمة التي انقلبت ياءً في "عِصِيّ"، وهي في الأصل واو " فُعُول"

"١" المنصف ١٢٣/٢.

"٢" السابق ١٢٤/٢.

ويمكن القول إن القلب ناجم عن مجيء الواو في إثر كسرة وهذا يعني أن التأثير هنا رجعيّ مما وفر جهدًا وأتاح انسجامًا.

ثانيًا مسائل الإدغام

١ – كثرة إدغام المجزوم على لغة بني تميم.

يعد الإدغام مظهرًا من مظاهر التحول عن الأصل تجنبًا للنطق بحرف واحد مرتين، وهذا فيه ثقل على اللسان، فلجأت العربية إلى الإدغام من أجل الخفة التي هي جزء من الانسجام الصوتي، وإن كان لا فرق بين التضعيف والإدغام من حيث الأداء ففي كلتا الحالتين إنما تضع لسانك في موضع للإتيان بصوتين، لكن التضعيف يشترط فيه إسكان الثاني وهو خلاف شرط الإدغام، ففي قوله تعالى (من يرتدّ) (الآية ٥٤ من سورة المائدة) ، قال الزجاجي: " فيها من العربية ثلاثة أوجه: من يرتددْ، و من يرتدَّ (بفتح الدال) ، ومن يرتدِّ (بكسر الدال) ولا يجوز في القراءة الكسر لأنه لم يرو أنه قرئ بها، وأما (من يرتددْ) فهو الأصل لأن التضعيف إذا سكّن الثاني من المضعفين ظهر التضعيف. (معاني القرآن ٢٠٠/٢)

يقول سيبويه"[١]":" ويقولون: اردد الرجل، وإن تستعدد اليوم أستعدد، يدعونه على حاله ولا يدغمونه؛ لأن هذا التحريك ليس بلازم لها، وإنما حركوا في هذا الموضع لالتقاء الساكنين، وليس الساكن الذي بعده في الفعل مبنيًّا عليه كالنون الثقيلة والخفيفة.

"١" الكتاب ٣٥٠/٣.

وأما بنو تميم فيُدغمون المجزوم كما أدغموا، إذ كان الحرفان متحركين لما ذكرنا من المتحركين فيسكنون الأول ويحركون الآخر؛ لأنهما لا يسكنان جميعًا، وهو قول غيرهم من العرب، وهم كثير".

فإذا جاء الفعل الثلاثي المضعف مضارعًا مجزومًا فإنه يجوز فيه الإدغام والفك فتقول: لم يمرّ ولم يمرُرْ، والإدغام لغة تميم كما في قوله تعالى (ومن يشاقِّ الله فإن الله شديد العقاب) (الآية٤من سورة الحشر) ، والفك لغة الحجاز كما في قوله تعالى (ومن يشاقق الله ورسوله فإن الله شديد العقاب) (الآية١٣من سورة الأنفال) ، وإذا جاء الفعل الثلاثي على صورة الأمر فإنه يجوز فيه الإدغام والفك أيضًا"[١]". وعلى الإدغام قول جرير يهجو الراعي النميري: "[٢]":

فغُضَّ الطرف إنك من نُمير فلا كعبًا بلغْت ولا كِلابا

وإذا جاء المتماثلان في التعجب على صيغة (أفعل به) فإنه يمتنع الإدغام نحو: أحببْ بمجمد. "[٣]"

ويمكن القول إن التميميين نحوا إلى الإدغام بواسطة إسكان الأول وتحريك الآخر ليأتوا بصوتين من رفعة لسانية واحدة، وقد جاز لهم تحريك اللام استنادًا إلى أن أصل الحرف الثاني الحركة، وهي وإن انتفت بالعارض –أعني الجزم والوقف– لكن لا يمتنع دخول الحركة الأخرى عليه؛ أعني الحركة لالتقاء الساكنين. والتضعيف كثير والإدغام أكثر

"١" ينظر :–شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري بيروت ، دار الفكر٢/٤٠١، وشرح المفصل٩/١٢٨،وأوضح المسالك جـ٤ صـ٤٥٣.

"٢" ينظر الكتاب ٣/٥٣٣ ،و شرح المفصل ٩/١٢٨، وشرح التصريح٢/٤٠١.

"٣" ينظر شذا العرف في فن الصرف ١٧٣.

٢ – كثرة إدغام الحرفين من حيز واحد

تدغم أصوات الظاء والذال والثاء في الصاد والزاي والسين لأنهن من طرف اللسان واطراف الثنايا وهن أخوات، وهن من حيز واحد، ومن ذلك كثرة إدغام الثاء في التاء، يقول سيبويه"[١]": وتقول في مُسْتَمِع: مُسَّمِع: فتدغم لأنهما مهموسان ولا سبيل إلى أن تدغم السين في التاء، فإن أدغمت قلت مُسَّمعٌ كما قلت مُصَّبِرٌ، حيث لم يجز إدخال الصاد في الطاء. وقال ناس كثير: مُثردٌ في مُثْتَرِدٍ، إذ كانا حيز واحد. وقالوا في: اضْطجر كقولهم: مُصَّبِرٌ".

إذا التقى الحرفان ولم يكن في الآخر علة مانعة تمنع من إدغام الأول فيه أُدغم فيه، وإن كان الأول أشد تمكنا من الذي بعده وتقاربا تقارب ما يجب إدغامه لم يصلح إلا قلب الثاني إلى الأول.

ومن ذلك حروف التصفير وهي السين والصاد والزاي فإنها لا تدغم فيما جاورها من الطاء والتاء والدال ومجاورتهن إياها أنهن من طرف اللسان وأصول الثنايا العُلى، وحروف الصفير من طرف اللسان وأطراف الثنايا، ولهن انسلال عند التقاء الثنايا لما فيهن من الصفير وتجاورهن الظاء والذال والثاء من طرف اللسان وأطراف الثنايا"[٢]".

هنا مثل سيبويه ب (مثترد) ويقول أنهم يلفظونها (مثّرد) حيث تماثلت تاء الافتعال مع الثاء التي تسبقها في الكلمة فأخرج الحرفان ثاء مشددة. ويأتي بمثال آخر وهو مصطبر حيث لفظت مصّبر بتماثل الطاء التي أصلها تاء الافتعال مع الصاد التي قبلها فأخرجتا صادًا مشددة.

"١" الكتاب ٤٦٨/٤.

"٢" ينظر المقتضب ١٧٤/١.

٣ – كثرة التضعيف إذا كانت عين الفعل ولامه ياءين ن ثانيتهما لازمة التحريك في مثل (حيي)

إذا كانت عين الفعل ولامه ياءين ثانيتهما لازمة التحريك فإنه يجوز الإدغام نحو: حيي وعيي، يجوز أن ندغم فنقول: حيَّ وعيَّ، أما إذا تحركت الياء الثانية حركة إعراب عارضة أو سكنت سكونًا عارضًا فإنه يمتنع الإدغام نحو لن يحيىَ، وعييْت. يقول سيبويه"[١]":" وقال ناس كثير من العرب: قد حَيِيَ الرجل وحييت المرأة، فبيّن. ولم يجعلوها بمنزلة المضاعف من غير الياء. وأخبرنا بهذه اللغة يونس ".

إذا بنيت الماضي من حَييت فقلت: حَيِيَ يا فتى فأنت مُخيرَّ: إن شئت أدغمت وإن شئت بنيت، تقول: قد حيَّ في هذا الموضع، وقد حيي فيه. أما الإدغام فيجب للزوم الفتحة آخر (فَعَلَ) ، وأنه قد صار بالحركة بمنزلة غير المعتل نحو: ردَّ، وكرَّ، وأما ترك الإدغام فلأنها الياء التي تعتلّ في يَحْيَ ويُحيي، فلا تلزمها حركة؛ ألا ترى أنك تقول: هو يُحْيِي زيدًا ولم يُحْي فتجعل محذوفة كما تحذف الحركة. وكذلك يحيا ونحوه.

ومن قال: حيَّ يا فتى قال للجميع: حيّوا مثل: ردَّ، وردّوا، لأنه قد صار بمنزلة الصحيح، ومن قال: حَيِيَ فبيّن قال: حيّوا للجماعة، وذلك لأنَّ الياء إذا انكسر ما قبلها لم تدخلها الضمة، كما لا تقول: هو يُقَضِيُ يا فتى، ولا هو قاضِيٌ. وكان أصلها حَييُوا على وزن علموا، فسكّنت والواو بعدها ساكنة، فحذفت لالتقاء الساكنين"[٢]".

"١" السابق٤/٣٩٧.

"٢" ينظر المقتضب ١/١٨١،وشرح المفصل١٠/١٢٢، وشرح التصريح ٢/٤٠١.

فمثل الإدغام قراءة بعض الناس: " ويحيا من حَيَّ عن بينة "[١]" وهو أكثرها، وترك الإدغام: " من حَيَي عن بينة"[٢]"، وقد قرئ بهما جميعًا.

وكذلك قيل في الإدغام:

عَيُّوا بأمرهم كما عَيّتْ ببيضتها الحمامة"[٣]"

وقال في ترك الإدغام:

وكُناّ حِسبناهم فوارس كَهمسٍ حَيُوا بعدما ماتوا من الدهر أَعْصُرا"[٤]"

فإذا قلت: هو (يَفْعَل) لم يجز الإدغام البتة. وذلك قولك: لن يُعْيِيَ زيد، ولن يُحْيِي أحد؛ لأن الحركة ليست بلازمة وإنما تدخل للنصب. وإنما يلزم الإدغام بلزوم الحركة.

"١" الآية (٤٢) من سورة الأنفال .

"٢" القراءتان سبعيتان (النشر ٢/٢٧٦) ،قراءة نافع والبزي وقنبل من طريق ابن شنبوذ وأبو بكر ويعقوب وخلف عن نفسه بكسر الياء الأولى وفك الإدغام وفتح الثانية ينظر إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للبنا ، بيروت عالم الكتب، ط. أولى ١٤٠٧م.٢/٨٠ والبحر المحيط لأبي حيان ٤/٤٩٧ .

"٣" استشهد به سيبويه ٢/٣٨٧ وصف قومًا يخرقون في أمورهم وضرب لهم المثل بخرق الحمامة وتفريطها في التمهيد لبيضتها لأنها لا تتخذ عشها إلا من كسار الأعواد وفي المثل أخرق من حمامة . والبيت من قصيدة لعبيد بن الأبرص .(انظر شواهد الشافية ٣٥٦ ،والمقتضب ١/١٢٨)

"٤" استشهد به سيبويه ٢/٢٨٧ على فك الإدغام في (حيوا) ، كهمس : رجل من تميم مشهور بالفروسية ، وقيل من الخوارج ، والبيت لأبي حزابة . انظر شواهد الشافية ٣٦٣، وما بعدها ، والمقتضب ١/١٨٢)

قال أبو عثمان"[1]":" هذا باب التضعيف في بنات الياء نحو: " حييت وعييت، وأَحْيَيْتُ، وأَعْيَيْتُ ": اعلم أن المضاعف من هذا تجرى لامه مجرى لام " رميت " وتكون عينه تصح ولا تعتل، ولا تجرى مجرى عين " بِعْتُ وسِرْت " لأن اللام من هذا معتلَّة، فلو أعلوا العين جمعوا عليه علتين، فأخرجوا العين على الأصل لذلك، فإذا جاء موضع تلزم ياء " رَمْيَتُ " فيه الحركة لزم لام " حَيِيْتُ"

وكذلك " أحيَيْتُ " إذا جاءت لام " أَعْطَيْتُ " في موضع لزمها الحركة لزمت لامَ " أحييت " الحركةُ، وإن كانت ياء " رميت وأعطيت " يقلبان ويسكنان لزم ذلك: " حييت، وأحييت ".

قال أبو الفتح: "إنما شبَّه " حييت، وأحييت " – وإن كانت العين معتلة. ب " رَمَيْتُ، وأعطيْتُ " والعين صحيحة؛ لأن عين " حييت، وأحييت " لما صحت كراهية إعلالها، وإعلال اللام، جرت مجرى عين " رميت، وأعطيت في الصحة".

ويمكن القول إن التضعيف كثير والإدغام أكثر كما في الحالة التالية.

٤ – كثرة الإدغام في بنات الياء في مثل (حيّ)

ذكر سيبويه – تحت عنوان (هذا باب التضعيف في بنات الياء وذلك نحو: عَييت وحييت وأحييت) قائلًا"[2]"..... وذلك قولك: قد حيّ في هذا المكان، وقد عيَّ بأمره ، وإن شئت قلت: قد حيي في هذا المكان وقد عيي بأمره ، والإدغام أكثر، والأخرى عربية كثيرة " ويمكن القول إن الفك والإدغام لغتان مشهورتان.

"١" المنصف ١٨٧/٢.

"٢" الكتاب ٣٩٥/٤.

ويمكن القول إن حق حيي التزام الإدغام حيث إن الياءين لا يلتقيان في المضارع ولا في الأمر فكان اجتماعهما مفكوكين إذا صار اجتماعهما–كأنه عارض والعارض لا اعتداء به، وأما إدغامه فلأن حركة المثلين فيه لازمة مادامت له صيغة المضي. والإدغام تخلصًا من التوالي الحركي فضلًا عن الإتيان بياءين من موضع واحد. والقول بأكثرية الإدغام في (حيّ) إنما تأسس على أساس أن الحركة ملازمة للام الفعل، والقول بأكثرية الإدغام لم يمنع الإظهار إذ إن الإدغام أكثر والأخرى عربية.

٥ – كثرة تضعيف الفعل الثلاثي المضعف عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة على القياس في مثل (أحسست)

إذا تتابع صامتان متماثلان في حشو الكلمة وتتخلص العربية من أحدهما طلبًا للخفة، والفعل الثلاثي المضعف هو الذي تكون عينه ولامه من جنس واحد مثل: مد، والأصل في الفعل الثلاثي المضعف عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة أن يفك التضعيف دون حذف إن كان عين الفعل مفتوحًا فنقول: مددتُ، ومددنا، ومددن، وعلى ذلك جاء قوله تعالى (نحن خلقناهم وشددنا أسرهم) (الآية ٢٨من سورة الإنسان) .

بيد أنه قد وردت أفعال مضعفة قد شذت عن تلك القاعدة هي ظل، وأحس، ومس عند إسنادها إلى تاء الفاعل تصبح: ظلْت وأحسْت ومسْت، فقد بنيت لام الفعل على السكون لاتصالها بضمائر الرفع المتحركة، وحذفت عين الفعل وهو حذف شاذ عند سيبويه، أي أنه مقصور على ما نقل ولا يطرد في غيره، والقياس في المسألة أنه متى كان الفعل ماضيًا ثلاثيًّا مكسور العين، وكانت عينه ولامه من جنس واحد، جاز عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة ثلاثة أوجه:

١–عدم الحذف مع فك الإدغام نحو ظلِلْت، وظلِلْنا، وظلِلْنَ.

٢-حذف العين مع نقل الصائت الذي يليها إلى الفاء نحو ظِلتُ، وظِلْنا، وظِلْنَ.

٣-حذف العين مع الصائت الذي يليها نحو ظَلْت وظَلْنا وظَلْنَ.

أما إذا زاد الفعل عن ثلاثة فالقياس عدم الحذف، وشذ أحسست حيث تحذف عينه نحو: أحسْتُ.

وإذا كان الفعل المضعف مكسور العين في المضارع أو الأمر واتصل بنون النسوة جاز فيه الإثبات وجاز الحذف مع نقل الصائت الذي يلي العين إلى الفاء نحو يقرِرْن ويقِرْن واقررن وقِرْن، وعليه قوله تعالى (وقرن في بيوتكن) (الآية٣٣من سورة الأحزاب) . يقول سيبويه"[١]": ومثل ذلك قولهم: ظِلْتُ ومَسْتُ، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء كما قالوا خِفْتُ. وليس هذا النحو إلا شاذًّا.

والأصل في هذا عربيّ كثير وذلك قولك: أَحْسسْتُ ومَسِسْتُ وظَلِلْتُ > فإذا قلت: (فَعِل) أو (فَعَل) مما عينه ولامه سواء فكان الحرفان متحركين فإنه يلزمك أن تسكّن المتحرك الأول فتدغمه في الذي بعده لأنهما لفظ واحد، فلا يقع في الكلام التباين. وذلك قولك: ردَّ، وعضَّ، وردّوا، وفرّوا.

فإن سكن الثاني ظهر التضعيف؛ وإنما يظهر لأن الذي بعده ساكن، فإن أسكنته جمعت بين ساكنين. لذلك تقول: رَدَدْتُ، وفَرَرْتُ، وتقول: لم يَرْدُدْن، ولم يفِرِرْن؛ لأن ما قبل نون جماعة النساء لا يكون إلا ساكنًا وكذلك ما قبل التاء إذا عني بها المتكلم نفسه أو مخاطبه "[٢]". وفي ذلك يقول سيبويه"[٣]": وأهل الحجاز

"١" الكتاب ٤٢٢/٤.

"٢" ينظر المقتضب ١٨٣/١.

"٣" الكتاب ١٦٠/٢.

وغيرهم مجتمعون على أنهم يقولون للنسوة اردن وذلك لأن الدال لم تسكن ههنا لأمر ولا نهي، وكذلك كل حرف قبل نون النساء لا يسكن لأمر ولا لحرف يجزم ألا ترى أن السكون لازم له في حال النصب والرفع..... ومثل ذلك قولهم: رددت، ومددت، لأن الحرف بني على هذه التاء، كما بني على النون وصار السكون فيه بمنزلة ما فيه نون النساء..... ".

فإذا أمرت الواحد فقلت: (افْعَلْ) من هذه المضاعفة مخيَّر إن شئت قلت: اردُدْ كما تقول: اقتلْ، وتقول: اِعْضَضْ كما تقول: اِذْهَبْ، وتقول: اِفْرِرْ كما تقول اضربْ، وهذا أجود الأقاويل"[١]".

ويقول المبرد في موضع آخر"[٢]":" فأما لم أَحِسَّ وقولك: اِحْسِسْ، وامْسَسْ، ومسَّ وحِسَّ فلا تحذف؛ لأن هذا تدخله الحركة إذا ثنيت أو جمعت، أو أنثت نحو: أحسّوا، وأحسّا، وأحسي، وكذلك مَسّى ومَسّا، وإنما جاز في ذلك الموضع للزوم السكون. وليس ذلك بجيد ولا حسن. وإنما هو تشبيه "

ويمكن القول إن العربية تلجأ أحيانًا إلى نقيض الحذف.

٦ – كثرة إدغام (لام المعرفة) .

(لام المعرفة) تدغم في ثلاثة عشر حرفًا لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام، وكثرة موافقتها لهذه الحروف، واللام من طرف اللسان، وهذه الحروف أحد عشر حرفًا، منها حروف طرف اللسان، وحرفان يخالطان طرف اللسان، فلما اجتمع فيها هذا وكثرتها في الكلام لم يجز إلا الإدغام...

"١" ينظر المقتضب ١/١٨٤.

"٢" السابق ١/٢٤٥ ، وما بعدها.

والأحد عشر حرفًا: النون، والراء، والدال، والتاء، والصاد، والطاء، والزاي، والسين، والظاء، والثاء، والذال. واللذان خالطاهما: الضاد، والشين، لأن الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام، والشين كذلك حتى اتصلت بمخرج الطاء، يقول سيبويه"[1]": والضاد في ذلك بمنزلة الصاد..... ولا يدغمونها في الطاء لأنها لم تكثر معها في الكلمة الواحدة ككثرة لام المعرفة مع تلك الحروف ".

ويمكن القول إن سيبويه علل وجوب إدغام اللام في هذه الأصوات بأنها من حيز واحد، فضلًا عن كثرة الاستعمال إذ توافق اللام هذه الأصوات، أما الضاد والشين فالدليل على قرب مخرجيهما من اللام أن استطالتهما تخلق مخالطتهما للام في مخرجه، وعليه اجتمع لتعليل لام التعريف مع هذه الأصوات أمران: قرب المخرج، وكثرة الاستعمال. وهكذا نرى أن الإدغام يهدف إلى الخفة في النطق مع توافر الانسجام الصوتي في بنية الكلمة وفق قواعد صرفية منظمة تحكم الأمر وتقننه.

ثالثًا: مسائل الإمالة.

كثرة إمالة الألف

إمالة الألف نحو الياء جاءت في سياقات رصدها سيبويه وتبعته جميع الطوائف:

١-تمال الألف إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك عابد وعالم ومساجد.

٢-تمال الألف إذا كان بين أول حرف من الكلمة والألف حرف متحرك، والأول مكسور نحو: عماد.

"١" الكتاب ٤/٤٧٠.

٣–تمال الألف إذا كان بين أول حرف من الكلمة والألف حرفان الأول ساكن نحو سِربال وشِملال.

٤–تمال الألف إذا كان بين الحرف المكسور والألف حرفان الأول مفتوح والثاني هاء خفيفة: يريد أن ينزعها.

٥–تمال الألف إذا كان بينها وبين الياء الساكنة حرفان الأول مفتوح والثاني هاء نحو: يريد أن يكيْلها.

يقول سيبويه"[١]"– تحت عنوان: هذا باب من إمالة الألف يميلها فيه ناس من العرب كثير " وذلك قولك: يريد أن يَضْربها، ويريد أن يَنْزِعَها، لأن الهاء خفيَّة والحرف الذي قبل الحرف الذي يليه مكسور، فكأنه قال: يريد أن يضربا..... "

والإمالة أن تنحو بالألف نحو الياء إذا كان بعدها حرف مكسور، وذلك قولك عابد وعالم ومساجد ومفاتيح وعُذافر وهابيل، وذكر سيبويه"[٢]"أنهم أمالوها للكسرة التي بعدها أرادوا أن يقربوها منها، كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا: صدر فجعلوها بين الزاي والضاد، كما ذكر سيبويه"[٣]"أنه مما تمال ألفه قولهم: كَيّال وبيَّاع، وإنما فعلوا هذا لأن قبلها ياء فصارت بمنزلة الكسرة التي تكون قبلها نحو: سِراج وجمِال.

"١" الكتاب ١٢٣/٤ ، وما بعدها . وينظر ٤/ ١١٧:١٢٧.

"٢" ينظر السابق ١١٧/٤.

"٣" نفس المرجع ١٢١/٤.

وهناك من ذكر أن الإمالة إنما دخلت في الكلام ليتحد بها الصوتان ولا يختلفا، ويتجانسا ولا يتفرَّقان، وذلك أن الألف حرف مُسْتَعلٍ والياء والكسرة مُسْتَفِل، والانحدار من العلو إلى السُّفْل أسهل من الصعود من الأسفل إلى العلو"[١]".

وحكمها: الجواز؛ إذ ليس هنالك كلمة تمال إلا وفي العرب من يفتحها، ومحلّها: الأسماء المتمكنة، والأفعال غالبًا، وأصحابها الذين عاشت بينهم: تميم وسائر أهل نجد؛ كأسد وقيس، ولا يميل الحجازيون إلا قليلًا"[٢]".

وحكم المبرد"[٣]"على الإمالة بأحكام منها: حسنة، وأحسن، وأبين، وقبيحة، ولا تصلح.

والإمالة أن تميل الألف نحو الياء فتكون بين الألف والياء في اللفظ، والذي دعا إلى ذلك أنه إذا كان في الكلمة كسرة أو ياءً نَحَوْا بالألف نحو الياء وأجنحوها إتباعًا للكسرة، ولأن الياء أقرب إلى الألف من الواو.

والأشياء التي من أجلها تمال الألف الياء أو الكسرة إذا كانتا ظاهرتين أو مقدرتين، أو كان في تصاريف الكلمة التي فيها الممال ياء أو كسرة، أو يكون مآل الألف ومرجعها إلى الياء في بعض تصاريفها، أو ليُفرق بين لفظين فُيشدَّ ما لا أصل له في الإمالة بما يمال لاشتراكهما في لفظ الألف وذلك على مراتب، منها ما تقوى فيه الإمالة، ومنها ما يجوز وليس بقويّ، ومنها ما يصح، ومنها ما جاء شاذًّا تكلمت به العرب "

"١" ينظر كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني ص- ٧٠٠.

"٢" ينظر هامش أوضح المسالك ٣٦٢/٤.

"٣" يرجع تفصيل ذلك إلى المقتضب ٤٢:٤٤/٣.

ورأى أستاذنا الدكتور أحمد كشك والدكتور عبدالفتاح شلبي"[١]" أن الإمالة صورة من صور التجانس؛ إذ إن الألف تطلب من الفم أعلاه والكسرة تطلب من الفم أسفله وأدناه فتنافرا ولما تنافرا أجنحت الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء فصار الصوت بين بين فاعتدل الأمر فيهما وزال الاستثقال الحاصل بالتنافر؛ فالإمالة تناسب يسعى النطق إليه خشية التنافر والاستثقال..

٢ – كثرة إمالة ألف "حجاج " إذا كان اسمًا (الفرق بين العلم والصفة)

ظاهرة الإمالة قيمة نحوية إذ يمكنها أن تعتبر قيمة خلافية نفرق بها في السياق بين ما أصله علم وما أصله نعت حيث يمكن أن يحدث لبس لولا وجودها. ذكر سيبويه"[٢]" تحت عنوان " هذا باب ما أميل على غير قياس وإنما هو شاذ "قائلًا: " وذلك الحجاج إذا كان اسمًا لرجل، وذلك لأنه كُثر في كلامهم فحملوه على الأكثر، لأن الإمالة أكثر في كلامهم. وأكثر العرب ينصبه ولا يميل ألف حجّاج إذا كان صفة يجرونه على القياس..... "

ذكر سيبويه إمالة ألف الحجّاج وهي شاذة؛ لأنه ليس فيها كسرة ولا ياء، وكذلك إمالة " النّاس "، وإنما أراد إمالة ذلك في حال الرفع والنصب لأنه يجوز أن يقال: هذا الحجّاجُ، وهؤلاء النّاسُ، فيمال وعلى أن أكثر العرب ينصب ذلك ولا يُميله، وفرق بين الناس وبين مال فقال: " وأما الناس فيُميله من لا يقول هذا مِال "، وإنما يمال مِال إذا كسرت اللام بعدها، وهذا معنى قوله: " لأنها كألف إذا كانت ثانية " يعنى أن ألف مال كألف فاعل (إذا كان بعدها كسرة كالكسرة بعد ألف

"١".ينظر النحو والسياق الصوتي د. أحمد كشك دار غريب ٢٠١٠ ص ٢٩٩ ، وفي الدراسات القرآنية –الإمالة في القراءات واللهجات العربية– د. عبدالفتاح شلبي مؤسسة المطبوعات الحديثة ١٩٥٧ ص٢٦٦.

"٢" الكتاب ١٢٧/٤.و ينظر : السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص ٣٠٨.

فاعل..... وقال ناس يوثق بعربيتهم: هذا بِاب، وهذا مِال، وهذا نِاب، وهذا عِاب"[1]".

فالإمالة في كلمة الحجاج تفصل بين كونها علمًا وكونها صفة فإذا أميلت كانت علمًا وإذا لم تمل ألفها كانت صفة. ويعتبر سيبويه هذه الصورة شاذة لأنها خارجة على القياس ولست أدرك سر الشذوذ هنا إذا كان سيبويه قد آمن بكثرة هذه الصورة لدى العرب. إن في خروجها عن منطق القياس.

وابن يعيش يعرض رأي المبرد في هذه الصورة حين يقول: "وقال أبو العباس المبرد: إنما أمالوا الحجاج إذا كان اسمًا علمًا للفرق بين المعرفة والنكرة والاسم والنعت لأن الإمالة أكثر في كلامهم وليس بالجنس والمراد إمالته في حال الرفع والنصب في نحو هذا الحجاج ورأيت الحجاج، فأما إذا قلت مررت بالحجاج فالإمالة سائغة وليست شاذة لأجل كسرة الإعراب فهو بمنزلة مررت بمال زيد، فأما إذا كان صفة نحو قولك رجل حجاج للرجل يكثر الحجج أو يغلب بالحجة فإنه لا تسوغ فيه الإمالة لفقد سببها إلا في حالة الجر" (المفصل ٦٣/٩)

فهذا النص يرينا أن الإمالة هنا تعطي قيمة نحوية نفرق بها بين العلم والنعت أو المعرفة والنكرة كما يقول المبرد.

رابعًا: مسائل التخفيف (مسألة واحدة)

كثرة تسكين الثاني استخفافًا وهو في الأصل متحرك.

قيد القدماء هذا التخفيف ببنائي فعُل وفعِل ولم يجوزوا ذلك في فعَل لخفته والخفيف لا يخفف، وذكر سيبويه أن الذي يخفف عضُدًا أو كبِدًا لا يخفف جملًا، وجعل ابن يعيش إسكان المفتوح ضرورة وإسكان المضموم والمكسور لغة. ذكر

"١" ينظر : السيرافي النحوي ص-٣٢٥ ، وما بعدها .

سيبويه"[١]":" وذلك قولهم في فخِذٍ: فَخْذً، وفي كَبِدٍ: كَبْدٌ، وفي عَضُدٍ: عَضْدٌ، وفي الرَّجل: رَجْلٌ، وفي كَرُمَ الرجل: كَرْمَ، وفي عَلِم: عَلْم، وهي لغة بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم "

وذكره المبرد"[٢]"تحت باب: ما كان من الأسماء الصحيحة والمعتلة مثال فَعِل، وفَعُل، وما كان منها في ثاني حروفه كسرة، وما كان من الأفعال كذلك، وذكر أنه يجوز إسكان الحرفين من المضموم والمكسور استثقالًا للكسرة والضمة، ومثل لذلك ب عضْد، وحُمْر، وفخْذ، في: عَضُد، وحُمر، وفَخِذ، والفعل تقول في عِلم: عَلْم، وفي كرُم: كرْم.

وذكر المبرد"[٣]" أنه لا يجوز في مثل ذهَب أن تسكن ولا في مثل جَمَل واستشهد بقول سيبويه"[٤]":" وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر، كما أن الألف أخف من الواو والياء ".

ولكن التخفيف ورد في فعَل المفتوح خلاف ما ذكروا فمن ذلك قراءة ابن كثير (١٢٠هـ) وأبي عمرو (١٤٥هـ) وابن عامر (١١٨هـ) (كل شيء خلْقه) بإسكان اللام بدل خلقَه"[٥]" وقراءة يحيى بن يعمر (١٢٩هـ) (وخلْقهم) بإسكان اللام

"١" الكتاب ١١٣/٤.

"٢" ينظر : المقتضب ١١٧/١.

"٣" ينظر : السابق١١٧/١.

"٤" الكتاب ٢٥٨/٢ .

"٥" التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني تصحيح أوتوبرتزل، مطبعة استانبول، ص ١٢٤ والآية (٥٠) من سورة طه..

كذلك]"[1]"-: ومثله ما يروى عن أبي عمرو من أنه قرأ (في قلوبهم مرْض) بدل مرَض. قال ابن جني:]"[2]" "لا يجوز أن يكون مرْض مخففًا من مرَض لأن المفتوح لا يخفف إنما ذلك في المكسور والمضموم كإبل وفخِذ وطُنُب وعضُد، وما جاء عنهم من ذلك في المفتوح فشاذ لا يقاس عليه"، قال أبو النجم"[3]":

لو عُصْرَ منها المِسْكُ والبانُ انْعَصَرْ

يريد (عُصِر) ، وأبو النجم من بكر بن وائل، وهذه اللغة كثيرة في تغلب وهو أخو بكر بن وائل، وقال القطامي"[4]":

ألم يُخز التَّفَرُّقُ جُنْدَ كِسْرى ونُفْخُوا في مدائنهمْ فطاروا

وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخف عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل، وكرهوا

"١" المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني تحقيق علي النجدي ناصف وآخرون ، لجنة إحياء التراث٢٢٤/١ الآية ١٠٠ من سورة الأنعام.

"٢السابق" ٥٣/١.

"٣" هو الفضل بن قدامة العجلي الراجز المعروف ، توفي سنة ١٣٠هـ .

والشاهد في قوله (عُصْر) يريد : عُصِر ، ولكنه خفف الكلمة بحذف الكسرة ، وفيه شاهد آخر وهو أن الواو في (والبان) بمعنى (أو) ، في سيبويه ٢٥٨/٢، وإصلاح المنطق ص- ٣٦، وأدب الكاتب ٥٦٣، وكتاب اللامات صـ ١٠، وأضداد أبي الطيب اللغوي ٤٤٤/١، والمنصف ٢٤/١، والإفصاح صـ٣٥٣ ، وهامش السيرافي ص- ٣٠٠

"٤" الشاهد في قوله : (ونُفْخُوا) يريد : نُفِخُوا ، فحذف الكسرة للتخفيف . في ديوان القطامي ص-٨٤، وأجلوا عن مدائنهم ، وفي رواية : ونُحُّواعن مدائنهم ، وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت . وفي المنصف : عن مدائنهم ، وكذلك في الخصائص ٢٦٩/٢. وفي المخصص ٢٢٠/١٤: " وأبو النجم بن بكر بن وائل ، وهذه اللغة كثيرة في تغلب وهو أخو بكر بن وائل . [هامش السيرافي٣٠١].

في (عُصِر) الكسرة بعد الضمة كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع". قال أبو سعيد"[١]":" ما كان مضمومًا أو مكسورًا يجوز اختلاس الضمة والكسرة. واختلاسهما إضعاف الصوت بها في سرعة، وعلى ذلك يَحْمل أصحابنا قراءة أبى عمرو"[٢]" (إلى بارئكم) "[٣]" أنها مختلفة وليست بساكنة، وكذلك ما يروى عنه في قوله عز وجل (ويعلمكم) "[٤]"و (بارئكم) "[٥]"و (ينصركم) "[٦]" و (ما يشعركم) "[٧]"، وما أشبه ذلك يحمل كله على الاختلاس، وبعض أصحابه يحكى عنه أنه يسكنه.

وقال الشاعر "[٨]":

"١" ينظر السيرافي النحوي صـ ٤٧٨، وما بعدها .

"٢" قال أبو زرعة في حجة القراءات صـ ٩٧: قرأ أبو عمرو (بارئكم) و(يأمركم) ، و(ينصركم) بالاختلاس ، وحجته في ذلك أنه كره كثرة الحركات في الكلمة الواحدة ، ورُوي عنه إسكان الهمزة . قال أبو محمد مكي في كتاب الكشف عن وجوه القراءات ٢٠٤/١: قوله (ينصركم ، بارئكم) وشبهه قرأه أبو عمرو في رواية . بإسكان الراء والهمزة في (بارئكم) و(يأمرهم) و(يشعركم) و(ينصركم) ، وفي رواية العراقيين عنه باختلاس حركة الراء والهمزة في ذلك ، واختيار اليزيدي الإشباع كالباقين ".

"٣" الآية (٥٤) من سورة البقرة .

"٤" الآية (١٥١) من سورة البقرة .

"٥"الآية (٢٨٢) من سورة البقرة .

"٦" الآية (١٦٠) من سورة آل عمران ، و(٢٠) من سورة الملك .

"٧" الآية (١٠٩) من سورة الأنعام .

"٨" ليس البيت للفرزدق ، وإنما قائله الأقيشر الأسدي ، وهو المغيرة بن عبد الله . انظر ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه٣٣٧/٢، وخزانة الأدب٢٧٩/٢ ، وهامش الخزانة ٥١٦/٤، والدرر اللوامع ٣٢/١ ، وهامش الخصائص ٧٣/١ ، وقد نسبه ابن الشجري

رُحْتِ وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هَنْكِ من المئزر.

يريد: هَنُكِ

فمجيء هذه الظاهرة في القراءات القرآنية والشعر يجعلني أفسرها على أساس التخلص من تتابع المقاطع القصيرة المجهدة.

خامسًا: مسائل الوقف

١- كثرة عدم إلحاق الهاء في الوقف

الوقف على المضارع المعتل المجزوم والأمر المبني منه يكون بالهاء وسر ذلك كراهية ذهاب لام الكلمة وسكونها معًا سواء أكانت اللام زائدة أم أصلية، ويجب إلحاق الهاء إذا بقي الفعل على حرفين. ومعنى كلام سيبويه أنه يمكن الوقوف بلا هاء لكن ذلك قليل. يقول سيبويه"[١]": وغير هؤلاء من العرب وهم كثير لا يلحقون الهاء في الوقف؛ ولا يبينون الحركة لأنهم لم يحذفوا شيئًا يلزم هذا الاسم في كلامهم في هذا الموضع كما فعلوا ذلك في بنات الياء والواو ".

من خصائص الوقف اجتلاب هاء السَّكت ولها ثلاثة مواضع"[٢]":

٣٧/٢، ٣٨ للفرزدق .والشاهد فيه تسكين النون في قوله (هَنْكِ) وهو مرفوع لأنه فاعل (بدا) وذلك تشبيهًا بما تحرك وسطه بالضم ، فخفف نحو (عضْد) و(ظرف) وما أشبههما وهذا من أفتح الضرورات في (هن) ، وما يشبهه مما حُرّك للإعراب ، ولا يكون إلا في الشعر . وبعض النحويين لا يجيزه وينشد البيت : وقد بدا ذلك من المئزر ، وأراد بالحصن الفرج فكنَّى به ، و(هن) كناية عن كل ما يقبح ذكره ، أو ما لا يعرف اسمه من الأجناس .والمئزر : الإزار ، وما فيهما : أي فيها اضطراب واختلاف في المشي (ينظر هامش السيرافي النحوي ٤٧٩).

"١" الكتاب ١٦٢/٤.

"٢"ينظر : المفصل ٧٧/٩ وما بعدها ، والأشموني ٤م٢١٥ ، وأوضح المسالك ٣٥٤/٤: ٣٥٩.

أحدها: الفعل المعلُّ بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم نحو (لم يَغْزُهْ) و (لم يَخْشَهْ) و (لم يَرْمِهْ) ، ومنه قوله تعالى: (لم يتسنَّهْ) "[١]" أو لأجل البناء نحو: (اُغْزِهْ) و (اخْشِهْ) و (ارْمِهْ) ، ومنه قوله تعالى: (فبهداهم اقتَدِهْ) "[٢]"

والهاء في ذلك كله جائزة لا واجبة إلا في مسألة واحدة وهي: أن يكون الفعل قد بقَي على حرف واحد كالأمر من (وعى يعي) فإنك تقول: (عِهْ) .

الثاني: (ما) الاستفهامية المجرورة الثالث: كل مبنيّ على حركة بناء دائمًا ولم يُشبه العرب وذلك كياء المتكلم، وكهي، وهو فيمن فتحهن، وفي التنزيل (ما هَيهْ) "[٣]"، (ماليَهْ) "[٤]"، و (سلطانيَهْ) "[٥]".

ما كان من الفعل المعتلّ آخره إذا لحقه الجزم أو الأمر فحذفت آخره ووقفت جعلوا الهاء عوضًا مما حذفت؛ لأن إدخال الهاء يوجب تبقية حركة ما قبل المحذوف، وذلك قولك: اِرْمِهْ، ولم يَرْضَهْ، لأن الأصل: ارمي ولم يرضَى، فحذفت الياء والألف وكذلك الواو من يغزو إذا قلت: لم يَغْزُهْ، فلم تأت بالهاء وجب سكون الميم والضاد والزاي فكرهوا أن يُخِلُّوا بحذف الحرف والحركة؛ فأدخلوا الهاء لتبقى الحركة على حالها، وهم قد يدخلون الهاء فيما لم يختلّ هذا الاختلال، كقولك: مالِيَهْ وحسابيَهْ فكان هذا أوجب وألزم. وبعض العرب – فيما رواه سيبويه عن عيسى بن عمر، ويونس – يقف بحذف الهاء (فتقول: ارْمْ، اغْز، اخش)

"١"الآية (٢٥٩) من سورة البقرة .

"٢"الآية (٩٠) من سورة الأنعام .

"٣" الآية (١٠) من سورة القارعة

"٤" الآية (٢٨) من سورة الحاقة .

'٥" الآية (٢٩) من سورة الحاقة.

قال سيبويه: " وهذه اللغة أقل اللغتين وإنما سكنوا بغير هاء؛ لأن الكلمة على أكثر من حرف، فصار بمنزلة ما كان على حرفين أو ثلاثة من الكلام، فأمكن أن يبتدأ بمتحرك ويوقف على ساكن. وذكر سيبويه أن من وقف بالهاء فيما ذكر (إذا وصل الكلام) أسقط الهاء؛ لأن الهاء هاء وقف يُراد بإدخالها بيان حركة ما قبلها، فإذا وصلوا الكلام تحرك الحرف الذي قبل الهاء بما وصل به من الكلام الذي بعده واستُغْنيَ عن الهاء، كقولك: ارمِ زيدًا واغزُ بلدَ الروم، واخش عمرًا، وما أشبه ذلك "[1]".

يقول سيبويه: " غير هؤلاء من العرب وهم كثير لا يلحقون الهاء في الوقف ولا يبينون الحركة..... "، قال أبو سعيد"[2]": يريد أن قومًا يُدخلون الهاء في ارْمِهْ ولم يغزهْ، وما أشبه ذلك مما ذهب منه حرف أو حرفان ولا يدخلونها فيما ذكره في هذا الباب؛ لأنهم قدّروا إدخالها عوضًا من الذاهب في ارمهْ ونحوه، ولم يذهب من هذا الباب شيء يجعل الهاء عوضًا من ذهابه.

قال: " وجميع هذا إذا كان بعده كلام ذهبت منه الهاء؛ لأنه قد يُستغنى عنها، وإنما احتاج إليها في الوقف لأنه لا يستطيع أن يُحرّك ما يسكت عنه، ومثل ما ذكرنا قول العرب: إنَّهْ، وهم يريدون إنَّ ومعناها أجَلْ. قال ابن يعيش "[3]":وإن كان معتلًا فالوقف على المرفوع والمنصوب بإثبات لامه من غير حذف... فأما الوقف على المجزوم من ذلك فلك فيه وجهان أجودهما أن تقف بالهاء فتقول لم يغزه ولم يرمه ولم يخشه وكذلك في الأمر المبني نحو اغزه وارمه واخشه... " وهذا النص يتضح منه أن الوقف على المضارع المجزوم أو الأمر المبني الأجود فيه أن يكون بهاء السكت.

"١" انظر : السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه صـ٣٩٠ ، وما بعدها .

"٢" السابق ص- ٣٩٧.

"٣"المفصل ٧٧/٩ وما بعدها.

ومن آراء النحاة يتبين: أن الأفعال إذا كانت صحيحة فالوقف عليها كالوقف على الصحيح من الأسماء، وإذا كانت معتلة فالوقف عليها إن لم تكن مضارعًا مجزومًا أو أمرًا مبنيًا كالوقف على المعتل من الأسماء، فإن كان مضارعًا مجزومًا أو أمرًا مبنيًا فإن قيمة جديدة تبرز أمامنا وهي إضافة هاء تسمى هاء السكت هذه الهاء تلحق الفعلين وجوبًا إذا جاء الأمر على حرف واحد والمضارع على حرفين، وتلحقهما جوازًا إذا جاءت حروفها أكثر من ذلك. وسر ذلك–كما يبدو لي – أن إلحاق هاء السكت هنا ظاهرة سياقية أوجبها ضمور الكلمة الذي نحسه في الوقف هذا الضمور لا نحسه في الوصل لأن الوصل يتحمل النقص ويكمله.؛ وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جرت نحو: (عَمَّ وفيمَ ومجيء مَ جئت) "[١]"

٢ – كثرة حذف الياء من الاسم المنقوص في الوقف

المنقوص إذا كان منونًا فالأكثر في الوقف عليه حذف الياء والأقل إثباتها. فإن كان غير منون فالأكثر إثبات الياء والأقل حذفها في المرفوع والمجرور مع إثباتها في المنصوب، ويخرج من غير المنون المنادى المنقوص فالأكثر فيه الحذف وهو مذهب سيبويه وهو يرجح رأي يونس، والأقل الإثبات وهو مذهب الخليل ويرجحه ابن يعيش. يقول سيبويه"[٢]":"..... والأسماء أجدر أن تحذف؛ إذ كان الحذف فيها في غير الفواصل والقوافي.... وإثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين. وهذا جائز عربي كثير " فهذا حديث يذكر فيه سيبويه إمكانية الوقف

"١"أي : (جئت مجيء مَ) وهو سؤال عن صفة المجيء أي : على أي صفة جئت . (هامش أوضح المسالك ٣٥٦/٤)

"٢" السابق ١٨٥/٤.

على المنقوص المنون وهي الوقف بحذف الياء وهو الأكثر. غير أنه يعرض إمكانية أخرى وهي الوقف بالياء ويقول بعربيتها لكن الأولى أكثر.

إذا وقف على المنقوص وجب إثبات يائه في ثلاث مسائل–كما يفهم من كلام ابن يعيش "[1]":

إحداها: أن يكون محذوف الفاء، كما إذا سميت بمضارع وَقفى أو وَعَى؛ فإنك تقول: (هذا يفي) و (هذا يعي) بالإثبات؛ لأن أصلهما يَوْفي ويَوْعي فحذفت فاؤهما، ولو حذفت لامهما لكان إجحافًا.

الثانية: أن يكون محذوف العين؛ نحو: مُرٍ اسم فاعل من أرى، وأصله: مُرْئِيٌ بوزن مُرْعِي، فنُقلت حركة عينه – وهي الهمزة – إلى الراء، ثم أسقطت أي حذفت الهمزة للتخفيف، ثم الياء لالتقائها ساكنة مع التنوين

الثالثة: أن يكون منصوبًا منونًا كان نحو) ربنا إننا سمعنا مناديًا) "[2]" أو غير منون نحو (كلا إذا بلغت التراقيَ) "[3]"

فإن كان مرفوعًا أو مجرورًا جاز إثبات يائه وحذفها، ولكن الأرجح في المنون الحذف نحو: (هذا قاضْ) و (مررت بقاضْ) ، وقرأ ابن كثير"[4]" (ولكل قومٍ

"١" ينظر : المفصل ٧٤/٩ ، وأوضح المسالك ٣٤٧/٤، وما بعدها .

"٢" الآية (١٩٣) من سورة أل عمران .

"٣" الآية (٢٦) من سورة القيامة .

"٤" قرأ ابن كثير وقنبل ويعقوب (هادي) بإثبات الياء وقفًا (انظر : البحر المحيط ٣٦٨/٥ ، واتحاف الفضلاء ٢٧).

هادي) "[١]"، و (وما لهم من دونه من والي) "[٢]" بإثبات الياء والأرجح حذفها في الوقف لأنها منونة ومرفوعة ،

والأرجح في غير المنون الإثبات ك (هذا القاضي) ، و (مررت بالقاضي) ومنه قوله تعالى: (الكبير المتعال) "[٣]" و (يوم التناد) "[٤]"بالحذف فيهما. ويدخل تحت غير المنون: ما سقط تنوينه بدخول أل، وما سقط تنوينه للنداء نحو: يا قاضي، أو لمنع الصرف نحو: رأيت جواري بالنصب، أو للإضافة نحو: قاضي مصر، ويترجح في هذا الحذف كالمنون، وفي حالة النصب لا يقلب تنوينه ألفًا لضعفه بل يوقف عليه بالياء.

والاسم المنون يلحقه في حال النصب في الوقف الألف كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه أو زائدة فيه لم تجئ للمنصرف، فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون وإنما أبدل التنوين ألفًا إذا كان قبلها فتحة النصب لأن الألف والفتحة خفيفتان.

وأما في حال الجر والرفع فإنهم يحذفون الياء والواو؛ لأن الياء والواو أثقل عليهم من الألف، فإذا كان قبل الياء كسرة وقبل الواو ضمة كانا أثقل، وقد يحذفون في الوقف الياء التي قبلها كسرة وهي من نفس الحرف نحو القاضْ، فإذا كانت الياء هكذا، فالواو بعد الضمة أثقل عليهم من الكسرة لأن الياء أخف عليهم من

"١" الآية (٧) من سورة الرعد.

"٢" الآية (١١) من سورة الرعد .

"٣" الآية (٩) من سورة الرعد. .

"٤" الآية (٣٢) من سورة غافر. .

الواو، فلما كان في كلامهم أن يحذفوها وهي من نفس الحرف كانت هاهنا يلزمها الحذف.

ونأتي إلى قول الأشموني الذي يزيد الأمر وضوحًا شارحًا قول ابن مالك "[1]": وحذف ياء المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب أولى من ثبوته فاعلم.. أي إذا وقف على المنقوص المنون فإن كان منصوبًا أبدل من تنوينه ألفًا نحو رأيت قاضيًا، وإن كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف.. ويجوز الوقف عليه برد الياء كقراءة ابن كثير <ولكل قوم هادي>.. ومحل ما ذكر إذا لم يكن المنقوص محذوف العين فإن كان تعين الرد.... والمنقوص غير المنون بالعكس من المنون فإثبات الياء فيه أولى من حذفها وليس الحذف مخصوصًا بالضرورة.. وقد دخل تحت قوله غير ذي التنوين أربعة أشياء..... ".

في هذا النص تفصيل في المراد بغير المنون حيث أضيف إلى المحلى بأل والمنادى الممنوع من الصرف؛ فإذا كتن بأل فإثبات الياء أجود في المرفوع والمجرور أما المنصوب فلا شيء غير إثباتها، وإذا كان منادى فالحذف أجود من الإثبات كما يرى سيبويه لأنه محل حذف وإن كنت قد وجدت من يؤيد الخليل بدليل عدم كثرة ذلك، وإن كتن ممنوعًا من الصرف فإثبات الياء قيمة في النصب، وإن كان مضافًا فهو كالمنون فيه الوجهان الحذف والإثبات والحذف أولى لأنه لما زالت إضافته عاد إليه التنوين فصار كالمنون.

وأخيرًا فإن حديث النحاة عن الوقف على المنقوص نستنتج منه أن الوقف تظهر قيمته في صورتين الأولى: صورة الحذف أي حذف الياء ويمكن لنا أن نعتبر الوقف فيها وقفًا بالسكون، والثانية صورة الإثبات والتي نعتبر الوقف فيها وقفًا بالمد. وكلتا الصورتين –في رأيي_ تحققان معصا مطلب الاستراحة خير تحقيق.

"١" الأشموني ٢٠٧/٤.

٣- كثرة حذف الياء من الفعل المعل في الوقف.

والذي تناولوه هنا هو المضارع المعتل حين الجزم والأمر المبني، أما المعتل من الماضي والمعتل من المضارع في حالتي النصب والرفع فالوقف عليهما كالوقف على المعتل من الأسماء ناقصًا أو مقصورًا. يقول سيبويه"[١]":" وأما الأفعال فلا يحذف منها شيء لأنها لا تذهب في الوصل في حال، وذلك: لا أقضي، وهو يقضي، ويغزو، ويرمي ، إلا أنهم قالوا: لا أدْرْ، في الوقف لأنه كثر في كلامهم، فهو شاذٌّ. كما قالوا: لم يكُ، شُبهت النون بالياء حيث سكنتْ. ولا يقولون: لم يكُ الرجل لأنها في موضع تحرُّك، فلم يُشَبّه بلا أدْرِ، فلا تحذف الياء إلا في: لا أدْرْ، وما أدْرْ ".

ومن العرب من يسكن الحرف الذي يبقى بعد المحذوف من المجزوم فيقول: اشتَرْ ثوبًا، واتقْ زيدًا، فيحذف الياء، ثم يسكن المتحرك الذى قبل الياء المحذوفة "[٢]"، قال الشاعر"[٣]":

ومن يتَّقْ فإن الله مَعْه ورِزْقُ الله مُؤْتَابٌ وَغَادِ

وقال آخر"[١]":

"١" السابق ١٨٤/٤.

"٢" انظر السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص- ٣٩٣.

"٣" لم يعرف قائله ، وهو في الخصائص ٣٠٦/١، ٣٣٩/٢، والمنصف ٢٣٧/٢، وشرح الشافية ٢٩٩/٢، وشرح شواهدها ٢٢٨، واللسان (أوب ، وقى) ، والهمع ٥٢/١.

والشاهد في قوله : (يتَّقْ) حيث سكن القاف المتحركة وهي عين الفعل بعد حذف الياء للجزم وكان حقها الكسر ولكنه سلط الجازم عليها .

قالت سُليمَى اشترْ لنا دقيقًا وهاتِ خبز البُرّ أو سَوِيقا

قال أبو سعيد"[٢]":" أما ياء المتكلم في الفعل فالحذف فيها حسن لأنها لا تكون إلا وقبلها نون، فالنون تدل عليها ولا لبْس فيها، ولذلك كثر في القرآن،

قال الأعشى"[٣]":

فهل يَمْنَعَنّي ارتيادي البلا دَ مِنْ حذر الموت أن يأتينْ

أليس أخو الموت مُسْتَوْثِقًا علىَّ وإنْ قلتُ قد ينسأنْ

يريد يأتيني وينسأني.

"١" قائله : العذافر الكندي ، شرح شواهد الشافية ٢٢٥ ، وهامش الخصائص ٣٤٠/٢، والشاهد في قوله : (اشترْ) حيث سكن الراء المتحركة ، وهي عين الفعل بعد حذف الياء للبناء لأنه معتل الآخر وكان حقها الكسر ولكنه سلط السكون عليها . في الخصائص ٣٤٠/٢، ٩٦/٣ ، وشرح الملوكي ص- ٤٥٩ ، وشرح شواهد الشافية صـ٢٢٦: اشتر لنا سويقا ، وعجزه في شرح الشافية صـ ٢٢٦: وهاتِ بُرَّ البَخْسِ أو دقيقا.

وفي اللسان (بخس)

قالت لبَيْنَى اشترْلنا سَوِيقا وهاتِ بُرَّ البَّخْسِ أو دقيقا

والبخس : الذي يزرع بماء السماء ، والسَّويق : ما يجعل من الحنكة والشعير .

"٢" انظر السيرافي النحوي ص-ت ٤٤٧، وما بعدها .

"٣" الشاهد : حذف الياء في الوقف من قوله (يأتيني) و(ينسأني) ، وفيه شاهد آخر وهو توكيد الفعل (يمنعني) بالنون الثقيلة بعد حرف الاستفهام (هل) ، لأنه غير واجب كالأمر ، فيؤكد كما يؤكد الأمر ، ورواية ديوان الأعشى الكبير ص- ٥٦، وابن يعيش ٨٦/٩ : قد أنسَأَنْ ، ورواية ابن يعيش ٤٠/٩: (وهل) ، و(ارتيادُ البلاد).

والارتياد : الذهاب والمجيء ، وأنسأه : جعله في المؤخرة .

ويمكن القول إن الغالب في الوقف هو السكون لأنه محل الاستراحة وكونه أصلًا واضح من طبيعته، والسكون خير ما يؤدي هذه الراحة وهذا الصمت.

٤ – كثرة وضع الشين مكان كاف الخطاب للمؤنث في الوقف (الكشكشة)

بقيت من صور الصمت صورة لهجية وهي صورة الوقف بالشين أو السين على كاف الضمير إذا كانت للمؤنث وهي تسمى الكشكشة والكسكسة، ولقد جيء بهذه الصورة بجانب كونها صمتًا وراحة للفرق بين حالي التذكير والتأنيث أي باعتبارها قيمة خلافية بين المذكر والمؤنث.

يقول سيبويه"[١]": فأما ناس كثير من العرب وناس من أسيد فإنهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين. وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف لأنها ساكنة في الوقف فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث، وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصل لأنهم إذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بحركة، فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بحركة..... " وذلك قولك: إنَّشِ ذاهبة، ومالشِ ذاهبَة، تريد: إنَّك، وما لَكِ ".

أبدلوا الكاف شينًا لتقاربهما في المخرج واجتماعهما في الهمس، وهذه اللغة تسمى الكشكشة، ويُقال: إنها في قوم من بكر بن وائل

وفي بعض الأخبار قال معاوية يومًا لمن حضره: من أفصح الناس؟ فقال رجل منهم: قوم ارتفعوا عن فُراتيَّة العراق، وتيامنوا عن عنعنة تميم، وتياسروا عن

"١" الكتاب ١٩٩/٤.

كشكشة بكر، ليس فيهم غمغمة قُضاعة"[١]"، ولا طُمْطَمانِيَّة حِمْيَر"[٢]"، والذين ألحقوا الكاف السين والشين إنما يلحقونها في الوقف؛ لأنهم إذا وقفوا عليها سكنت الكاف، فلم يكن فصل بين المؤنث والمذكرَّ، فأرادوا بيان المؤنث في الوقف، وجعلوا تركها أعني السين والشين علامة المذكر"[٣]".

أنشد ثعلب"[٤]":

عَلّيَ فيما أبتغي أبغيشِ بيضاء تُرْضيني ولا تُرْضيشِ

وتَطَّبِي وُدَّ بني أبيشِ إذا دَنَوْتِ جعلتْ تُنْبِيش

وإنْ نأيْتِ جعلَتْ تُدْنيشِ حتي تَتِقّي كنقيقِ الدّيشِ

مما سبق يتبين أن الصمت وهو مطلب الوقف يتحقق عن طريق السكون والمد وهاء السكت ثم في بعض الصور اللهجية الأخرى كالكشكشة والكسكسة.

ولا يمنع البحث تفسير ما يعرف بالكشكشة على أنه ظاهرة صوتية في اللغات عامة وما هي إلا عملية تحنيك للكاف العربية ينشأ عنها صوت مغور

"١" الغمغمة : أن لا يتبين الكلام ، وأصله أصوات الثيران عند الذعر ، وأصوات الأبطال عند القتال ، وقضاعة : أبو حي من اليمن ، وهو قضاعة بن مالك بن سبأ.

"٢" الطمطمانية : أن يكون الكلام متشبهًا بكلام العجم ، وحمير : أبو قبيلة ، وهو حمير بن سبأ بن قحطان .

"٣" السيرافي النحوي ص- ٤٧٢.

"٤" مجالس ثعلب ١١٦/١، وسر صناعة الإعراب ٢١٦/١، وخزانة الأدب ٥٩٤/٤، والشاهد فيها : قوله (أبغيش) و(ترضيش) ، و(أبيشِ) و(تنبيش) و(تدنيش) حيث جعل الشاعر الشين مكان الكاف المخاطبة ، أراد : أبغيكِ ، وترضيك ، وأبيكِ ، وتبنيكِ ، وتدنيكِ ، وجعل الشين أيضًا مكان الكاف لغير المخاطبة في قوله (الديش) يريد : الديك ، وذلك لمراعة القافية [هامش السيرافي ٤٧١].

مهموس هو تش كالذي تبتدئ به كلمة (church) الإنكليزية أو تس كالذي يبتدئ به كلمة (zhn) الألمانية.

وإذا كان معظم السلف قد قيد ظاهرتي الكشكشة والكسكسة بكاف الخطاب المؤنثة المكسورة فأين نحن من لهجات لدى العراق والكويت وفلسطين والأردن والتي لا تفرق بين الكاف المؤنثة المكسورة أو غيرها بل هي في الكاف مطلقًا فكل من: كانون، وكبريت، وكل.... تنطق: تشانون، وتشبريت، وتشل... وهذه اللهجات لم تأت من فراغ بل هي امتداد للهجات قديمة.

سادسًا: مسائل التقاء الساكنين (مسألة واحدة)

كثرة حذف الياء الأولى لئلا يلتقي ساكنان

التخلص من التقاء الساكنين ظاهرة موقعية يفرضها السياق اللغوي ليحل بها مشكلة من مشكلات تطبيق النظام. وهي ترتبط بموقع معين هو الوسط عند اتصال ساكن بساكن وكراهية ذلك في ظل حرص اللغة على أمن اللبس ومراعاة إيقاع اللغة وجمالها، فتأبى اللغة التقاء الساكنين وحديث النحاة المتناثر في بطون الكتب النحوية عن هذه الصعوبة دليل واضح على عدم استساغة ذلك ويجب التخلص منه إلا في صور بعينها. ومن صور التخلص: تقصير الممدود أي ذلك الساكن الذي يكون حرف مد وهو ما يقصد به في العرف الصوتي الحديث الفتحة الطويلة والضمة الطويلة والكسرة الطويلة أي الحركات الطويلة في مقابل ما يسمى الحركات القصيرة، وإذا كانت الحركات الطويلة تأخذ في الكتابة الصوتية Phonetic Transcription هذه الرموز حين تأخذ فيها الفتحة الطويلة رمز aa)) والضمة (uu) والكسرة (ii) فإن تقصير الحركات الطويلة يصير بها إلى فتحة قصيرة (a) وضمة قصيرة (u) وكسرة قصيرة (i) واعتبار الطول والقصر هنا كمي. وبهذا فإن التخلص سيكون بتقصير الحركة الطويلة وإن كان النحاة يسمون هذه الصورة حذفًا للحركة الطويلة فليس ذلك إلا غموضًا منهم في فهم الواقع

المادي وتصوره. يقول سيبويه "[1]":"..... وكذلك استَحَيْتُ أسكنوا الياء الأولى منها كما سكنت في بِعْتُ، وسكنت الثانية لأنها لام الفعل، فحذفت الأولى لئلا يلتقي ساكنان. وإنما فعلوا هذا حيث كثُر في كلامهم "

فحديث سيبويه يتضح منه أن وسيلة التخلص من التقاء الساكنين هو الحذف. والمبرد وابن يعيش يتخلصان من هذه الصورة بالحذف "[2]"

"١" الكتاب ٣٩٩/٤.

"٢" ينظر المقتضب ٢١٠/١ ، و ٢٧٠/٤،والمفصل ١٢٣/٩.

خاتمة البحث

تتضمن الدراسة نتائج فرعية كثيرة، إذ يقتصر في هذا المكان على ذكر المهم منها:

–ارتبط القول بالميل إلى السهولة والتيسير بمبدأ كثرة الاستعمال.

–قد تؤدي كثرة الاستعمال إلى أن يكون ما يرغب فيه الناس أصعب مما يرغبون عنه؛ فقد تؤدي إلى نقصان زمن تردد الصوت كما هو الحال في اختلاس الكسرة.

–كثرة الاستعمال من أكثر قوانين التطور الصوتي تأثيرًا في إحداث التغيرات الصوتية النحوية.

–كثرة الاستعمال لا تعني فقط تردد كلمة أو جملة على الألسنة، فكثرة تردد أسلوب أو نظام معين من أنظمة اللغة يجعله محلًّا لتصرف أبناء اللغة.

–كثرة الاستعمال له أثر في إزالة اللبس؛ فوسيلة التخلص من التقاء الساكنين إنما هو التحريك، هذا التحريك تختلف حركته بين الفتح والضم والكسر، هذا التحريك مرتبط وموافق لأمن اللبس.

–قد تكون قلة الاستعمال دالة على الأصل، فتكون كثرة الاستعمال دالة على الصورة التي آل إليها التطور، وربما يتم العدول عن الصل إلى الفرع لتحقيق الانسجام الصوتي

–الصوائت لها أثر كبير في الثقل والخفة، فإذا وجدت في صيغة صرفية لا تتوافق مع محيطها الصوتيّ فإنها سرعان ما تقلب إلى صائت آخر لينسجم مع محيطه اللغويّ، أو للتخلص من المقاطع غير المرغوب فيها، والحصول على مقاطع أخف وأفضل من سابقتها، وفي بعض الأحيان تكون الصوائت متماثلة

فيُحدث ذلك ثقلًا مستكرهًا، تلجأ العربية إلى تخفيفه عن طريق المخالفة الصوتية، فما تسعى إليه العربية في المقام الأول هو الانسجام الصوتي في بنية الكلمة.

–التعليل عند علماء العرب القدامى أكثر ترابطًا مما تكوّن عند اللغويين المحدثين، وكل التفريعات عند الصرفيين القدامى تعطي صورة مقنعة للتفسير والتحليل، وأن الدرس الحديث ما هو إلا تطوير إلا لما أسس له علماء العربية الأوائل.

وأخيرًا أدعو الله تعالى أن أكون قد وفيت الموضوع بعض حقه قدر ما وسعته مقدرتي، واستميح القارئ عذرًا إن قصرت في بعض جوانبه، فالكمال لله وحده سبحانه.

"وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين"

المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للبنا، بيروت، عالم الكتب ط. أولى١٤٠٧هـ.
- أثر الانسجام الصوتي في البنية اللغوية في القرآن الكريم د. فدوى محمد حسان، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن ٢٠١١م.
- أثر القوانين الصوتية في بناء كلمة العربية د. فوزي حسن الشايب، ط. أولى، عالم الكتب الحديثة، إربد الأردن١٤٢٥-٢٠٠٤.
- إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، القاهرة١٩٣٧م. -الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية١٩٩٠م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج تحقيق إبراهيم الأبياري ط. ثالثة بيروت.
- الإعلال في كتاب سيبويه في هدي الدراسات الصوتية الحديثة د. عبد الحق الحجي ط. أولى١٤٢٩-٢٠٠٨ مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين، دار الفكر.
- أوضح المسالك لابن هشام تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط٨ بيروت ١٩٨٦م.
- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي تحقيق د. مازن المبارك ط. رابعة، بيروت ١٩٨٢م.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي بيروت.
- البحث اللغوي عند العرب د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب ١٩٩٨م.
- بحوث ومقالات في اللغة الخانجي، القاهرة١٩٩٥م.
- البديع في علم العربية للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات ابن الأثير (٦٠٦) تحقيق ودراسة د. صالح حسين العايد، جامعة أم القرى ط. أولى ١٤١٩.

•البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية لنص القرآن د. تمام حسان، ط. عالم الكتب، القاهرة١٩٩٣م.
•التصريف الملوكي لابن جني تحقيق د. ديزيرة سقال، بيروت دار الفكر العربي.
•التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفرسي تحقيق وتعليق د. عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض ط. أولى١٤١٤-١٩٩٤م.
•تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تحقيق د. أحمد مخيمر، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط. أولى ٢٠٠٤م ١٤٢٥هـ.
•التطور اللغوي د. عبدالرحمن أيوب، ط القاهرة١٩٦٤م.
•التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث قراءة في كتاب سيبويه د. عادل نذير الحساني، بغداد، ط. أولى ١٤٣٠-٢٠٠٩م،
•التفكير اللغوي بين القديم والجديد د. كمال بشر، ط. مكتبة الشباب.
•التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني تصحيح أوتوبرتزل، مطبعة استانبول.
•جامع البيان عن تأويل آي ا لقرأن لأبي جعفر الطبري تحقيق محمود محمد شاكر دار المعارف مصر، والمطبعة الأميرية.
•الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة بيروت ط. ثانية.
•حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ن دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر.
•خزانة الأدب للبغدادي تحقيق عبد السلام هارون ط. أولى ١٩٩٧٩م.
•الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى.
•الخطاب الموازي للقصيدة العربية المعاصرة، نبيل منصر، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء ط. أولى ٢٠٠٧م
•خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري د. هدى جنهويتشي ط. أولى ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
•دراسة الصوت اللغوي د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب١٩٩١م.

•دلالة الألفاظ د. إبراهيم أنيس، الأنجلو المصرية١٩٩١م.
•سر صناعة الإعراب لابن جني تحقيق لجنة من الأساتذة، مصطفى الحلبي ط. أولى ١٣٧٤-١٩٥٤.
•السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه دراسة وتحقيق عبد المنعم فائز ن دار الفكر ط. أولى ١٤٠٣-١٩٨٣م.
•شرح الأشموني على ألفية ابن مالك للأشموني، القاهرة مكتبة النهضة المصرية.
•شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط. أولى القاهرة ١٩٩٠م.
•شرح التصريح على التوضيح خالد الأزهري، بيروت لبنان، دار الفكر.
•شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي تحقيق محمد نور الحسن ن ومحمد الزفزاف، القاهرة.
•شرح صوتيات سيبويه دراسة حديثة في النظام الصوتي للعربية من خلال نصوص كتاب سيبويه د. عبد المنعم الناصر، دار الكتب العلمية، ط. أولى بيروت لبنان ١٩٧١م.
•شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرةط ٢٠ دار التراث.
•شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق عبدالمنعم هريدي ط. أولى دمشق ١٩٨٢م.
•شرح المفصل لابن يعيش، بيروت عالم الكتب.
•علم الأصوات د. حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية ط. أولى١٤٢٥هـ.
•علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة د. سمير شريف استيتية دار وائل للنشر، ط. أولى ٢٠١٢م.
•فصول في فقه اللغة د. رمضان عبد التواب، الخانجي، القاهرة١٩٩٥م.
•في الدراسات القرآنية- الإمالة في القراءات واللهجات العربية د. عبد الفتاح شلبي، مؤسسة المطبوعات الحديثة١٩٥٧م.

•القراءات الشاذة عبد الفتاح القاضي دار إحياء الكتب العربية.
•الكتاب لسيبويه تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط. أولى.
•لسان العرب لابن منظور تصحيح أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان.
•اللغة العربية معناها ومبناها د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء ١٩٩٤م.
•اللمع لابن جني تحقيق د. فايز فارس، بيروت ١٩٧٢م.
•اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٠م.
•اللهجات العربية في التراث د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب ١٩٨٣م.
•المباحث اللغوية في العراق د. مصطفى جواد، القاهرة ١٩٥٥م.
•مجمع الأمثال لأبي الفضل النيسابوري تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
•المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني تحقيق علي النجدي ناصف وآخرون، لجنة إحياء التراث.
•المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د. رمضان عبد التواب، الخانكي١٩٨٥م.
•المزهر في علوم اللغة للسيوطي تعليق محمد جاد المولى وآخرون، بيروت ١٩٨٦م.
•المسائل البصريات لأبي علي الفارسي تحقيق محمد الشاطر مطبعة المدني القاهرة ١٩٨٥م.
•المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي تحقيق حسن هنداوي دار العلم، دمشق ط. أولى ١٩٨٧م.
•مستويات اللغة في السرد العربي المعاصر دراسة نظرية تطبيقية في سيمانطيقا السرد محمد سالم الأمين، بيروت لبنان ط. أولى ٢٠٠٨م.
•المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة بيروت عالم الكتب.
•معاني القرآن للأخفش تحقيق د. عبد الأمير محمود الورد ط. أولى بيروت.

•مغني اللبيب لابن هشام تحقيق مازن المبارك ومحمد على الحمد الله ط ٣ بيروت، دار الفكر العربي.
•مناهج البحث في اللغة د. تمام حسان، الدار البيضاء١٩٩١م.
•من أسرار اللغة د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٩٤م.
•من وظائف الصوت اللغوي د. أحمد كشك، القاهرة ط. ثانية١٩٩٧م.
•المنصف في شرح تصريف المازني لابن جني تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، دار إحياء التراث القديم، مصطفى البابي الحلبي ط. أولى ١٣٧٣.
•الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط ٤ بيروت ١٩٧٩م.
•النحو العربي والدرس الحديث د. عبده الراجحي، دار الثقافة، الأسكندرية١٩٧٧م.
•النحو الوافي عباس حسن ط ١٣ القاهرة دار المعارف.
•النحو والسياق الصوتي د. أحمد كشك، دار غريب للنشر، القاهرة ٢٠٠٦م.
•همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار البحوث العلمية، الكويت.